

أثر إدارة مخاطر البورصة في
تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية
السعودية
دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي

إعداد الطالب/

خالد بن فهد بن عبدالله الحربي

الرقم الأكاديمي

253001836

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي

٢٠٢٦م-١٤٤٧هـ

جدول المحتويات:

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	فهرس المحتويات	٢
٢	فهرس الجداول	٥
٣	فهرس الاشكال	٧
٤	المستخلص: Abstract	٨
٥	الفصل الأول	١٠
٦	المقدمة	١١
٧	مشكلة الدراسة	١٢
٨	أهمية الدراسة	١٤
٩	أهداف الدراسة	١٤
١٠	تساؤلات الدراسة	١٥
١١	فروض الدراسة	١٦
١٢	نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)	١٧
١٣	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري	٢١
١٤	مقدمة	٢٢
١٥	مفهوم البورصة	٢٤

٢٦	نشأة وتطور البورصة	١٦
٢٦	مفهوم مخاطر البورصة	١٧
٢٧	أنواع مخاطر البورصة	١٨
٢٩	مفهوم الاستقرار المالي	١٩
٢٩	مؤشرات الاستقرار المالي	٢٠
٣٠	مفهوم المصارف التجارية	٢١
٣٠	إدارة المخاطر في المصارف التجارية	٢٢
٣٢	نظرية إدارة المخاطر المؤسسية	٢٣
٣٤	الدراسات العربية السابقة	٢٤
٣٩	الدراسات الأجنبية السابقة	٢٥
٤١	التعقيب على الدراسات السابقة	٢٦
٤٥	الإطار النظري للدراسة	٢٧
٤٩	الفصل الثالث : منهجية الدراسة	٢٨
٥٠	مقدمة	
٥٢	منهج الدراسة	
٥٦	مجتمع الدراسة	
٥٨	عينة الدراسة	

٦١	أداة الدراسة	
٦٤	صديق وثبات أداة الدراسة	
٦٥	إجراءات جمع البيانات	
٧٢	الأساليب الإحصائية المستخدمة	
٧٧	حدود الدراسة	
٨١	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
٨٢	مقدمة	
٨٢	النتائج	
٨٥	التوصيات	
٨٦	مقترحات لدراسات مستقبلية	
٨٧	المراجع	
٨٨	المراجع العربية	
٩٠	المراجع الأجنبية	
٩٣	الاستبانة	

قائمة الجداول:

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	جدول (١) نتائج اختبار الثبات (معامل كرونباخ ألفا)	٦٨
٢	جدول (٢) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	٩٤
٣	جدول (٣) توزيع عينة الدراسة حسب العمر	٩٥
٤	جدول (٤) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	٩٥
٥	جدول (٥) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	٩٦
٦	جدول (٦) توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل	٩٧
	جدول (٧) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	٩٧
٧	جدول (٨) محاور الاستبانة وعدد فقراتها	٩٩
٨	جدول (٩) نتائج اختبار الصدق الظاهري للاستبانة	
	جدول (٤-١) توزيع أفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية	
٩	جدول (٤-٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة مخاطر البورصة	
١٠	جدول (٤-٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستقرار المالي	
١١	جدول (٤-٤) نتائج اختبار الفرضية الأولى	
١٢	جدول (٤-٥) نتائج اختبار الفرضية الثانية	

١٣	جدول (٤-٦) نتائج اختبار الفرضية الثالثة
١٤	جدول (٤-٧) نتائج اختبار الفرضية الرابعة
١٥	جدول (٤-٨) نتائج اختبار الفرضية الخامسة
١٦	جدول (٤-٩) نتائج تحليل الانحدار بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي
١٧	جدول (٤-١٠) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة
١٨	جدول (٥-١) ملخص النتائج الرئيسية للدراسة
١٩	جدول (٥-٢) التوصيات المقترحة وآليات التنفيذ

فهرس الأشكال :

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	شكل (١): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس.	١١٠
٢	شكل (٢): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	١١١
٣	شكل (٣): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة.	١١١
٤	شكل (٤): نتائج تحليل محور إدارة مخاطر البورصة.	١١٢
٥	شكل (٥): أثر إدارة مخاطر البورصة على الاستقرار المالي.	١١٢

المستخلص

Abstract

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي. وانطلقت الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه المصارف التجارية في دعم الاقتصاد الوطني، وما تواجهه من تحديات متزايدة نتيجة التقلبات المستمرة في الأسواق المالية، الأمر الذي يبرز أهمية وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر تسهم في الحد من الآثار السلبية لهذه التقلبات وتعزز من قدرة المصارف على المحافظة على استقرارها المالي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، كما تم استخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة مكونة من (١٢٠) مشاركاً من العاملين في مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية. وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة وتجب عن تساؤلاتها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، حيث أسهمت الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر في تحسين قدرة المصارف على مواجهة التقلبات المالية والحد من الخسائر المحتملة. كما أظهرت النتائج أن الإدارة الجيدة للمخاطر تسهم في دعم مستويات السيولة والربحية وكفاية رأس المال، بما يعزز من قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية والمحافظة على استدامة أعمالها.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت بضرورة تعزيز أنظمة إدارة المخاطر في المصارف التجارية السعودية، وتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة مخاطر البورصة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في قياس المخاطر ومتابعتها، إضافة إلى الاهتمام بتدريب العاملين في مجال إدارة المخاطر ورفع مستوى الوعي بأهميتها داخل المؤسسات المصرفية. كما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوع إدارة مخاطر البورصة وعلاقته بمتغيرات أخرى في القطاع المصرفي السعودي.

الفصل الأول

المقدمة:

شهدت الأسواق المالية خلال السنوات الأخيرة تطورات متسارعة فرضتها التغيرات الاقتصادية العالمية والتقدم التقني والانفتاح المتزايد بين اقتصادات الدول، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة عمل المؤسسات المالية والمصرفية. وأصبحت المصارف التجارية تعمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين، نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق المالية وتغير أسعار الأصول والاستثمارات، مما أدى إلى تزايد أهمية إدارة المخاطر باعتبارها أحد العناصر الأساسية التي تسهم في حماية المؤسسات المالية وتعزيز قدرتها على الاستمرار وتحقيق أهدافها.

وتعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في توفير التمويل وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للأفراد والمنشآت، إضافة إلى دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. ولذلك فإن المحافظة على استقرار هذه المصارف أصبحت ضرورة اقتصادية تتجاوز حدود المؤسسة نفسها لتشمل استقرار النظام المالي بأكمله. ومن هنا برز مفهوم الاستقرار المالي بوصفه أحد المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والأزمات والوفاء بالتزاماتها المالية بكفاءة واستمرار.

وفي المقابل، تواجه المصارف العديد من أنواع المخاطر التي قد تؤثر في أدائها المالي، ومن أبرزها المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية، وبشكل خاص مخاطر البورصة التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الأسهم والأوراق المالية والمؤشرات الاستثمارية. وقد تؤدي هذه التقلبات إلى التأثير في قيمة الأصول والاستثمارات التي تمتلكها المصارف، الأمر الذي ينعكس على مستويات السيولة والربحية وكفاية رأس المال، وبالتالي على قدرتها في الحفاظ على الاستقرار المالي.

وقد زاد الاهتمام بإدارة مخاطر البورصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية، والتي أظهرت أهمية امتلاك المؤسسات المالية لأنظمة فعالة قادرة على تحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من أثارها السلبية. ولم يعد دور إدارة المخاطر مقتصرًا على التعامل مع المشكلات بعد وقوعها، بل أصبح جزءًا أساسيًا من عمليات التخطيط واتخاذ القرار داخل المؤسسات المصرفية الحديثة.

وفي المملكة العربية السعودية، يشهد القطاع المصرفي تطورًا ملحوظًا في ظل الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة القطاع المالي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. كما شهدت

السوق المالية السعودية نموًا في حجم التداولات والاستثمارات وتنوعًا في الأدوات المالية المتاحة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المالية وضرورة تطوير السياسات والإجراءات التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية.

ويُعد مصرف الراجحي من أبرز المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، نظرًا لما يتمتع به من مكانة رائدة وحجم كبير من الأصول والعمليات المصرفية والاستثمارية. كما يولي المصرف اهتمامًا واضحًا بتطبيق أنظمة إدارة المخاطر والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية، مما يجعله نموذجًا مناسبًا لدراسة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي، والتعرف إلى مدى إسهام الإدارة الفعالة للمخاطر في دعم قدرة المصارف على مواجهة التقلبات المالية والمحافظة على استمرارية أدائها بكفاءة.

كما تأمل الدراسة أن تسهم نتائجها في تقديم عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن يستفيد منها العاملون في القطاع المصرفي ومتخذو القرار في تطوير ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز مستويات الاستقرار المالي، إضافة إلى إثراء المكتبة العربية بدراسة تتناول موضوعًا معاصرًا يرتبط بإدارة المخاطر في البيئة المصرفية السعودية.

-مشكلة الدراسة.

وُدي الأسواق المالية دورًا محوريًا في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز حركة الاستثمار، حيث تمثل البورصة إحدى أهم القنوات التي يتم من خلالها توجيه رؤوس الأموال وتداول الأوراق المالية. ومع التطور المتسارع في الأسواق المالية العالمية والإقليمية، أصبحت البورصات أكثر عرضة للتقلبات والتغيرات الناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية وتقنية متعددة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتعامل في هذه الأسواق. وتشمل هذه المخاطر تقلبات أسعار الأسهم، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر النظامية التي قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسات المالية والمصرفية.

وتعد المصارف التجارية من أكثر المؤسسات تأثرًا بتقلبات الأسواق المالية، نظرًا لارتباط جزء من استثماراتها وأصولها بالأدوات المالية المتداولة في الأسواق، إضافة إلى دورها الحيوي في تمويل الأنشطة الاقتصادية وإدارة التدفقات النقدية. ومن ثم فإن تعرض المصارف لمخاطر البورصة قد ينعكس على مستويات الربحية والسيولة وكفاية رأس المال، مما قد يؤثر على قدرتها في المحافظة على الاستقرار المالي وتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية.

وفي المملكة العربية السعودية شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات المالية وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، بالتزامن مع النمو المستمر الذي يشهده السوق المالية السعودية وتزايد ارتباط المؤسسات المصرفية بالأسواق الاستثمارية. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز فرص النمو وتحقيق العوائد، إلا أنه في المقابل أدى إلى زيادة أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية، وبشكل خاص مخاطر البورصة التي أصبحت تشكل أحد التحديات الرئيسية أمام المصارف التجارية.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المصارف السعودية في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والالتزام بالمعايير الرقابية الصادرة عن الجهات التنظيمية، فإن استمرار التقلبات في الأسواق المالية يثير تساؤلات حول مدى فاعلية ممارسات إدارة مخاطر البورصة في الحد من الآثار السلبية لهذه التقلبات، ومدى مساهمتها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية والمحافظة على قدرتها في مواجهة الأزمات المالية المحتملة.

كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين كفاءة إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية، إلا أن نتائج تلك الدراسات اختلفت باختلاف البيئات الاقتصادية والأنظمة المصرفية المطبقة، الأمر الذي يستدعي إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية لفهم طبيعة هذه العلاقة بصورة أكثر دقة. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، مع التركيز على مصرف الراجحي بوصفه أحد أكبر المصارف السعودية وأكثرها نشاطًا وتأثيرًا في القطاع المصرفي.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على مدى تأثير ممارسات إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين كفاءة إدارة هذه المخاطر ومستوى الاستقرار المالي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف

الراجحي، بما يسهم في تقديم نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير سياسات إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السعودي.

-أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تؤديه المصارف التجارية في دعم الاقتصاد الوطني، وما تواجهه من تحديات متزايدة نتيجة التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية إدارة مخاطر البورصة ودورها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، بما يسهم في رفع كفاءتها وقدرتها على مواجهة الأزمات والتغيرات الاقتصادية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع معاصر يرتبط بالقطاع المصرفي السعودي، من خلال تطبيقها على مصرف الراجحي بوصفه أحد أبرز المصارف في المملكة. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم معلومات وتوصيات يمكن الاستفادة منها من قبل متخذي القرار والعاملين في مجال إدارة المخاطر، بالإضافة إلى إثراء الأدبيات العلمية العربية في هذا المجال وتشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات المرتبطة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي.

-أهداف الدراسة.

• الهدف الرئيس للدراسة:

التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي.

• الأهداف الفرعية للدراسة:

١. التعرف على المفاهيم النظرية المرتبطة بإدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية.

٢. تحديد أبرز أنواع مخاطر البورصة التي قد تواجه المصارف التجارية، وبيان تأثيرها المحتمل على الأداء المالي للمصارف.
٣. التعرف على مستوى تطبيق ممارسات إدارة مخاطر البورصة في مصرف الراجحي، ومدى فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة في هذا المجال.
٤. قياس مستوى الاستقرار المالي في مصرف الراجحي من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالسيولة والربحية والقدرة على مواجهة المخاطر.
٥. تحليل العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، وقياس أثر ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز قدرة المصارف على المحافظة على استقرارها المالي.
٦. تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية.

-تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

١. ما مستوى تطبيق ممارسات إدارة مخاطر البورصة في مصرف الراجحي؟
٢. ما أبرز أنواع مخاطر البورصة التي يمكن أن تواجه المصارف التجارية السعودية؟
٣. ما مستوى الاستقرار المالي في مصرف الراجحي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية؟

٥. إلى أي مدى تسهم إدارة مخاطر البورصة في تعزيز قدرة المصارف التجارية على مواجهة التقلبات المالية وتحقيق الاستقرار المالي؟

٦. ما أبرز المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير ممارسات إدارة مخاطر البورصة بما يعزز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية؟

- فروض الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، تم صياغة فروض الدراسة بهدف اختبار طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي.

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر البورصة وتعزيز الاستقرار المالي في مصرف الراجحي.

الفرضيات الفرعية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق ممارسات إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في مصرف الراجحي.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر البورصة في تعزيز مستويات السيولة المالية في مصرف الراجحي.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر البورصة في تحسين مستوى الربحية في مصرف الراجحي.

٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر البورصة في دعم كفاية رأس المال في مصرف الراجحي.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي تعزى إلى بعض المتغيرات الديموغرافية، مثل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management - ERM)

تعتمد هذه الدراسة بصورة رئيسة على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) باعتبارها الإطار العلمي الأكثر شمولاً في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي داخل المؤسسات المالية والمصرفية. وتُعد هذه النظرية من أكثر النظريات استخداماً في الدراسات الحديثة المتعلقة بالمخاطر المالية والمصرفية، حيث تنظر إلى المخاطر باعتبارها جزءاً أساسياً من البيئة التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسة، وتؤكد على ضرورة إدارتها بصورة متكاملة ومنهجية لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية وتعزيز الاستقرار والاستدامة المالية.

وتقوم نظرية إدارة المخاطر المؤسسية على فكرة أن المخاطر لا يجب التعامل معها بصورة منفصلة أو عند وقوعها فقط، وإنما يجب تحديدها وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بصورة مستمرة ضمن إطار متكامل يشمل جميع الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة. كما تؤكد النظرية أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تحسين جودة القرارات الإدارية والاستثمارية، وتساعد المؤسسة على الاستفادة من الفرص المتاحة وتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن الأحداث غير المتوقعة.

وفي القطاع المصرفي تكتسب هذه النظرية أهمية خاصة بسبب طبيعة عمل المصارف التي تتعامل يومياً مع مستويات مختلفة من المخاطر المالية والائتمانية والتشغيلية والسوقية. وتؤكد النظرية أن نجاح المصارف في تحقيق أهدافها والمحافظة على استقرارها المالي يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على بناء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وتطبيقها بصورة مستمرة ومنظمة.

مفهوم نظرية إدارة المخاطر المؤسسية

تشير نظرية إدارة المخاطر المؤسسية إلى مجموعة السياسات والإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها تحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، وتحليلها وقياسها وتقييم أثارها المحتملة، ثم وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها والحد من أثارها السلبية. ولا تقتصر إدارة المخاطر وفق هذه النظرية على منع الخسائر فقط، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتحسين الأداء المالي والتشغيلي.

وترى النظرية أن المؤسسات التي تمتلك أنظمة متطورة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات المفاجئة مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى تلك الأنظمة أو تطبقها بصورة محدودة.

مبادئ نظرية إدارة المخاطر المؤسسية

ترتكز نظرية إدارة المخاطر المؤسسية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ومن أبرز هذه المبادئ:

أولاً: تحديد المخاطر

يُعد تحديد المخاطر الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر، حيث يتم التعرف على جميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو استراتيجية أو قانونية أو تقنية. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان عدم إغفال أي مصدر من مصادر المخاطر التي قد تؤثر على أداء المؤسسة.

ثانياً: تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر يتم تقييمها وتحليلها من خلال دراسة احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها المتوقع على المؤسسة. ويساعد هذا التقييم في ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها وأولويتها، مما يسهل تخصيص الموارد والإجراءات المناسبة لمعالجتها.

ثالثاً: الاستجابة للمخاطر

ويتضمن هذا المبدأ اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع المخاطر، سواء من خلال تجنبها أو تقليلها أو نقلها أو قبولها وفقاً لطبيعة الخطر ومستوى تأثيره على المؤسسة.

رابعاً: الرقابة والمتابعة المستمرة

تؤكد النظرية على أهمية المراقبة المستمرة للمخاطر من أجل التأكد من فعالية السياسات والإجراءات المطبقة، والتأكد من قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات الجديدة التي قد تظهر في البيئة الداخلية أو الخارجية.

خامساً: التكامل بين إدارة المخاطر والأهداف الاستراتيجية

تشدد النظرية على ضرورة دمج إدارة المخاطر ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار، بحيث تصبح إدارة المخاطر جزءاً من الثقافة المؤسسية وليس مجرد نشاط رقابي منفصل.

علاقة النظرية بموضوع الدراسة

تتوافق نظرية إدارة المخاطر المؤسسية بشكل مباشر مع موضوع الدراسة الحالي المتمثل في أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية. فمخاطر البورصة تُعد أحد أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة التغيرات المستمرة في أسعار الأسهم والأوراق المالية والتقلبات الاقتصادية المختلفة.

وتفترض النظرية أن المصارف التي تطبق أنظمة فعالة لإدارة مخاطر البورصة تكون أكثر قدرة على حماية أصولها واستثماراتها من الخسائر المحتملة، كما تكون أكثر قدرة على المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، وهي جميعها عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار المالي.

ومن خلال تطبيق مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية يمكن للمصارف التجارية السعودية تطوير آليات أكثر فاعلية لرصد المخاطر المالية والتنبؤ بها والتعامل معها قبل تحولها إلى أزمات حقيقية قد تؤثر على استقرارها المالي أو قدرتها على الاستمرار في أداء دورها الاقتصادي.

مبررات اختيار النظرية

- تم اختيار نظرية إدارة المخاطر المؤسسية كأساس علمي لهذه الدراسة لعدة أسباب، من أهمها:
١. أنها تعد من أكثر النظريات ارتباطاً بموضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية.
 ٢. أنها توفر إطاراً علمياً متكاملًا لفهم كيفية التعامل مع المخاطر المالية ومخاطر الأسواق.
 ٣. أنها تفسر العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات.
 ٤. أنها تُستخدم على نطاق واسع في الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية المتعلقة بالمصارف والأسواق المالية.
 ٥. أنها تتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها الرئيسية والمتمثلة في إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.
 ٦. أنها تساعد في تفسير نتائج الدراسة وربطها بالجوانب النظرية والتطبيقية في القطاع المصرفي.

خلاصة النظرية

بناءً على ما سبق، تعتمد الدراسة الحالية على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية باعتبارها الإطار العلمي الذي يفسر العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية. وتفترض هذه النظرية أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة التقلبات المالية والحد من الخسائر المحتملة وتحقيق مستويات أعلى من الاستقرار المالي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى اختباره والتحقق منه من خلال التطبيق على مصرف الراجحي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يُعد الإطار النظري والدراسات السابقة من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها البحوث العلمية، حيث يمثلان الأساس الفكري والعلمي الذي يستند إليه الباحث في بناء دراسته وتحليل نتائجها وتفسيرها. كما أن استعراض الأدبيات العلمية السابقة يساعد في تكوين فهم شامل لموضوع الدراسة، ويتيح للباحث التعرف على الجهود البحثية التي تناولت المشكلة محل الدراسة من زوايا مختلفة، والاستفادة من نتائجها وتوصياتها في بناء الدراسة الحالية وصياغة فرضياتها وتحديد منهجيتها العلمية.

ويشهد القطاع المصرفي في الوقت الراهن العديد من التحديات الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها العالم، حيث أصبحت الأسواق المالية أكثر ترابطاً وتأثراً بالأحداث الاقتصادية والسياسية والتقنية. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية، خاصة تلك المرتبطة بالاستثمارات في الأسواق المالية وتقلبات أسعار الأسهم والأوراق المالية. ومن بين هذه المخاطر تبرز مخاطر البورصة باعتبارها من أهم المخاطر التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء المالي للمصارف التجارية واستقرارها المالي.

وتُعد المصارف التجارية من المؤسسات الحيوية التي تؤدي دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النشاط الاستثماري وتمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن المحافظة على استقرارها المالي أصبحت ضرورة اقتصادية واستراتيجية لا تقتصر آثارها على المصرف نفسه، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني بأكمله. ومن هنا برز الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر المالية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة التي تمكن المصارف من مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية وتقليل احتمالات التعرض للخسائر والمحافظة على استمرارية أعمالها.

وقد أصبحت إدارة المخاطر في المصارف الحديثة جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة والإدارة الاستراتيجية، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على معالجة المشكلات بعد وقوعها، بل أصبح يمتد إلى التنبؤ بالمخاطر المحتملة وتقييمها ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها قبل حدوثها. ويُنظر إلى إدارة المخاطر اليوم على أنها عنصر رئيس في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، خاصة في ظل الأزمات المالية المتكررة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال العقود الأخيرة.

وتأتي مخاطر البورصة ضمن فئة مخاطر السوق التي تواجه المصارف نتيجة التغيرات المستمرة في أسعار الأسهم والمؤشرات المالية وأسعار الفائدة والعوامل الاقتصادية المختلفة. وتزداد أهمية هذه المخاطر مع توسع المصارف في الأنشطة الاستثمارية وتنوع المحافظ المالية، الأمر الذي يجعل من الضروري تطوير أنظمة فعالة لإدارة هذه المخاطر والحد من آثارها المحتملة على الأداء المالي والاستقرار المؤسسي.

وفي المملكة العربية السعودية شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في حجم أعماله واستثماراته، بالتزامن مع التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق المالية السعودية ضمن مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الرامية إلى تطوير القطاع المالي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. وقد أسهم هذا التطور في زيادة أهمية إدارة المخاطر داخل المصارف التجارية السعودية، خاصة تلك المرتبطة بالتعامل مع الأسواق المالية والاستثمارات المختلفة.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى تناول موضوع أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، ومدى مساهمة الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر في دعم قدرة المصارف على مواجهة التحديات والتقلبات المالية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ولتحقيق ذلك، يتناول هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لأبرز الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وأوجه الاستفادة منها في الدراسة الحالية. كما يتضمن الفصل عرضاً للإطار النظري الذي يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر ومخاطر البورصة والاستقرار المالي والمصارف التجارية، بالإضافة إلى توضيح العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة في ضوء الأدبيات العلمية والنظريات الحديثة في مجال إدارة المخاطر المالية والمصرفية.

ويهدف هذا الفصل إلى توفير قاعدة علمية متينة تنطلق منها الدراسة الحالية، بما يساهم في تعزيز الفهم النظري لموضوع البحث، وتفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في الجانب التطبيقي، وربطها بما توصلت إليه الدراسات السابقة، وصولاً إلى بناء تصور علمي متكامل حول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

مفهوم البورصة

تُعرف البورصة بأنها سوق مالية منظمة يتم من خلالها تداول الأوراق المالية المختلفة، مثل الأسهم والسندات والصكوك ووحدات الصناديق الاستثمارية، وفق أنظمة وقواعد محددة تهدف إلى ضمان العدالة والشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في السوق. وتمثل البورصة حلقة وصل بين الجهات التي تحتاج إلى التمويل، كالشركات والمؤسسات، وبين الأفراد والجهات التي تمتلك فوائض مالية وترغب في استثمارها لتحقيق عوائد مستقبلية.

ولا يقتصر مفهوم البورصة على كونها مجرد مكان لبيع وشراء الأوراق المالية، بل تُعد مؤسسة اقتصادية متكاملة تؤدي دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية. فمن خلال البورصة تستطيع الشركات الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للتوسع وتطوير أعمالها، في حين يجد المستثمرون فرصة لاستثمار أموالهم في أدوات مالية متنوعة تناسب مع أهدافهم ومستويات المخاطرة التي يمكنهم تحملها.

ومن الناحية الاقتصادية، تُعد البورصة مؤشرًا مهمًا على حالة الاقتصاد وقوة قطاع الأعمال في أي دولة، حيث تعكس حركة أسعار الأسهم والأوراق المالية توقعات المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي للشركات والاقتصاد بشكل عام. فارتفاع مؤشرات السوق قد يشير إلى زيادة الثقة في البيئة الاقتصادية وتحسن الأداء المالي للشركات، في حين أن الانخفاضات الحادة قد تعكس وجود مخاوف أو تحديات اقتصادية تؤثر في قرارات المستثمرين.

كما تتميز البورصة بكونها سوقًا منظمة تخضع لإشراف جهات رقابية مختصة تعمل على وضع الأنظمة والتعليمات التي تنظم عمليات التداول، وتراقب مدى التزام الشركات المدرجة والوسطاء الماليين بالمتطلبات القانونية والإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين. ويهدف هذا التنظيم إلى الحد من الممارسات غير العادلة، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الكفاءة في الأسواق المالية.

ومن منظور المستثمر، تمثل البورصة فرصة لتحقيق العوائد المالية من خلال الاستثمار في الأوراق المالية، سواء عبر الاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم أو من خلال الحصول على التوزيعات النقدية التي تقررها الشركات. إلا أن الاستثمار في البورصة يرتبط بدرجات متفاوتة من المخاطر، نتيجة تأثر

الأسواق المالية بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يجعل من الضروري دراسة الفرص الاستثمارية بعناية واتخاذ القرارات بناءً على معلومات وتحليلات دقيقة. أما من منظور المصارف التجارية، فإن البورصة تمثل أحد المكونات المهمة للنظام المالي، حيث ترتبط بها المصارف من خلال أنشطتها الاستثمارية أو خدمات الوساطة المالية أو إدارة المحافظ الاستثمارية. ولذلك فإن كفاءة الأسواق المالية واستقرارها ينعكسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المصارف واستقرارها المالي، الأمر الذي يبرز أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالبورصة في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة التقلبات وحماية مصالح المساهمين والعملاء.

وعليه، يمكن تعريف البورصة بأنها مؤسسة مالية منظمة يتم من خلالها تداول الأوراق المالية وفق ضوابط وقواعد محددة، وتهدف إلى توفير بيئة استثمارية عادلة وشفافة تسهم في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز كفاءة النظام المالي واستقراره.

وفي ظل التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة، أصبحت البورصات الحديثة أكثر تطوراً واعتماداً على الأنظمة الإلكترونية التي تتيح تنفيذ عمليات التداول بسرعة وكفاءة عالية، الأمر الذي أسهم في توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة عمق الأسواق المالية. كما أصبحت البورصة عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال دورها في تمويل المشروعات، وتنشيط حركة الاستثمار، وتعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية للدول.

نشأة وتطور البورصة

بدأت فكرة البورصة منذ العصور الوسطى في أوروبا، حيث كان التجار يجتمعون لإجراء المعاملات التجارية وتبادل السلع والأوراق التجارية. ومع اتساع النشاط الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى التمويل، تطورت هذه التجمعات لتصبح أسواقاً مالية منظمة لتداول الأوراق المالية وفق أنظمة وقواعد محددة.

ومع مرور الوقت، شهدت البورصات تطوراً كبيراً نتيجة التقدم الاقتصادي والتقني، حيث انتقلت من التداول التقليدي داخل قاعات التداول إلى أنظمة التداول الإلكترونية الحديثة التي أسهمت في زيادة سرعة وكفاءة تنفيذ العمليات المالية. وأصبحت البورصة في الوقت الحاضر أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي، لما تؤديه من دور مهم في دعم الاستثمار وتوفير التمويل وتعزيز النمو الاقتصادي.

مفهوم مخاطر البورصة

يقصد بمخاطر البورصة احتمالية تعرض المستثمرين أو المؤسسات المالية لخسائر نتيجة التقلبات التي تحدث في أسعار الأسهم والأوراق المالية داخل الأسواق المالية. وتنتج هذه المخاطر عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر في قيمة الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها.

وبالنسبة للمصارف التجارية، فإن إدارة مخاطر البورصة تُعد أمراً ضرورياً للحد من الخسائر المحتملة والمحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أكثر كفاءة.

مفهوم إدارة مخاطر البورصة

تشير إدارة مخاطر البورصة إلى مجموعة السياسات والإجراءات والأنظمة التي تستخدمها المؤسسات المالية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتعامل في الأسواق المالية، بهدف تقليل الخسائر المحتملة وتحقيق أفضل عائد ممكن ضمن مستويات مخاطرة مقبولة.

أنواع مخاطر البورصة

تتعدد مخاطر البورصة نتيجة العوامل المختلفة التي تؤثر في الأسواق المالية، وتختلف درجة تأثيرها باختلاف طبيعة الاستثمارات والظروف الاقتصادية السائدة. وتُعد معرفة هذه المخاطر وفهمها خطوة أساسية تساعد المؤسسات المالية، وبخاصة المصارف التجارية، على وضع السياسات المناسبة للتعامل معها والحد من أثارها السلبية.

أولاً: مخاطر السوق

تُعد مخاطر السوق من أكثر أنواع مخاطر البورصة شيوعاً، وتنشأ نتيجة التغيرات المستمرة في أسعار الأسهم والأوراق المالية داخل الأسواق المالية. وتتأثر هذه المخاطر بعوامل متعددة، مثل التغيرات الاقتصادية، والأحداث السياسية، ومستويات العرض والطلب، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات وتحقيق خسائر غير متوقعة.

ثانياً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم القدرة على بيع الأصول المالية أو تحويلها إلى نقد في الوقت المناسب وبالسعر العادل. وقد تواجه المؤسسات المالية صعوبة في تسيل بعض الاستثمارات خلال فترات التقلبات الحادة في الأسواق، الأمر الذي قد يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ثالثاً: مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، والتي قد تؤثر في قيمة الأدوات المالية والعوائد المتوقعة منها. وتولي المصارف التجارية اهتماماً كبيراً لهذا النوع من المخاطر نظراً لتأثيره المباشر على عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها.

رابعاً: المخاطر النظامية

ويقصد بها المخاطر التي تؤثر في السوق المالية بشكل عام، ولا يمكن تجنبها من خلال تنويع الاستثمارات. ومن أمثلتها الأزمات الاقتصادية العالمية، والتضخم، والتغيرات في السياسات النقدية، والأحداث السياسية الكبرى. وعادةً ما يكون تأثير هذه المخاطر واسع النطاق ويشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

خامساً: المخاطر غير النظامية

ترتبط هذه المخاطر بشركة معينة أو قطاع اقتصادي محدد، مثل ضعف الأداء المالي أو سوء الإدارة أو تراجع القدرة التنافسية. وعلى خلاف المخاطر النظامية، يمكن الحد من آثارها من خلال تنويع الاستثمارات وعدم التركيز على أصل مالي واحد.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن مخاطر البورصة تتنوع وتختلف في طبيعتها ومصادرها، الأمر الذي يستوجب من المؤسسات المالية تطوير آليات فعالة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومتابعتها بصورة مستمرة. كما أن الإدارة الجيدة لهذه المخاطر تسهم في الحد من الخسائر المحتملة، وتعزز من قدرة المصارف التجارية على تحقيق أهدافها والمحافظة على مستويات مناسبة من الاستقرار المالي.

خلاصة

يتضح مما سبق أن مخاطر البورصة ليست نوعاً واحداً، وإنما هي مجموعة متنوعة من المخاطر التي تتداخل فيما بينها وتؤثر بدرجات متفاوتة في أداء المؤسسات المالية واستقرارها. ومن ثم، فإن الإدارة الفعالة لهذه المخاطر أصبحت ضرورة استراتيجية للمصارف التجارية السعودية؛ لما لها من دور في الحد من الخسائر المحتملة، ودعم عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل. كما أن قدرة المصارف على تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والتعامل معها بكفاءة تسهم في زيادة مرونتها وقدرتها على مواجهة التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية.

مفهوم الاستقرار المالي

يشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي والمؤسسات المالية على أداء وظائفها بكفاءة وفعالية دون التعرض لاضطرابات أو أزمات تؤثر على قدرتها في تقديم الخدمات المالية أو الوفاء بالتزاماتها. ويُعد الاستقرار المالي أحد الأهداف الرئيسة للمصارف والجهات الرقابية، نظرًا لدوره في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على الثقة في النظام المالي.

مؤشرات الاستقرار المالي

• السيولة

تعبّر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

• الربحية

تعكس قدرة المصرف على تحقيق عوائد مناسبة من أنشطته المختلفة.

• كفاية رأس المال

تشير إلى قدرة المصرف على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

• جودة الأصول

تعكس مستوى المخاطر المرتبطة بالأصول والاستثمارات التي يمتلكها المصرف.

• الكفاءة التشغيلية

تعبّر عن قدرة المصرف على استخدام موارده بكفاءة لتحقيق أهدافه.

مفهوم المصارف التجارية

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض والخدمات المصرفية المختلفة للأفراد والشركات والمؤسسات.

أهمية المصارف التجارية السعودية

تمثل المصارف التجارية السعودية أحد أهم مكونات القطاع المالي السعودي، حيث تسهم في تمويل المشاريع الاقتصادية ودعم التنمية وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما تلعب دوراً رئيساً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال إدارة الأموال وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المختلفة.

إدارة المخاطر في المصارف التجارية

تُعد إدارة المخاطر في المصارف التجارية من الوظائف الأساسية التي تسهم في حماية المصرف والمحافظة على استقراره المالي في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة. فالمصارف بحكم طبيعة أعمالها تتعامل يومياً مع العديد من الأنشطة التي تنطوي على درجات متفاوتة من المخاطر، مثل عمليات الإقراض والاستثمار وإدارة السيولة وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة. ومن هنا أصبحت إدارة المخاطر ضرورة لا غنى عنها لضمان استمرارية العمل وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

ويقصد بإدارة المخاطر في المصارف التجارية العملية المنظمة التي تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف، وتحليلها وقياسها وتقييم آثارها، ثم وضع السياسات والإجراءات المناسبة للتعامل معها والحد من آثارها السلبية. ولا يقتصر دور إدارة المخاطر على معالجة المشكلات بعد وقوعها، بل يمتد إلى التنبؤ بالمخاطر والاستعداد لها من خلال التخطيط المسبق واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

وتنبع أهمية إدارة المخاطر من الدور الحيوي الذي تؤديه المصارف في دعم الاقتصاد الوطني، إذ إن تعرضها لخسائر كبيرة قد يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمستثمرين، وقد يمتد أثر ذلك إلى النظام المالي بأكمله. لذلك تحرص الجهات الرقابية والمصرفية على التأكيد

المستمر على ضرورة تبني المصارف لأنظمة فعالة لإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وتهدف إدارة المخاطر إلى حماية أصول المصرف من الخسائر المحتملة، والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة وكفاية رأس المال، وتعزيز القدرة على تحقيق الأرباح بصورة مستقرة ومستدامة. كما تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات المتعلقة بطبيعة المخاطر ومستوياتها وآثارها المتوقعة، بما يساعد الإدارة على اختيار البدائل الأكثر ملاءمة.

وتواجه المصارف التجارية العديد من أنواع المخاطر، من أبرزها مخاطر الائتمان التي ترتبط بعدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، ومخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم والعملات، بالإضافة إلى مخاطر السيولة التي تتمثل في احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. كما تشمل المخاطر التشغيلية الناتجة عن الأخطاء البشرية أو القصور في الأنظمة والإجراءات، والمخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بعدم الالتزام بالتشريعات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي.

ولضمان فعالية إدارة المخاطر، تحتاج المصارف إلى وجود إطار مؤسسي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بهذا الجانب. ويبدأ ذلك من مجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف على سياسات إدارة المخاطر واعتماد مستويات المخاطر المقبولة، مروراً بالإدارة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات، وصولاً إلى إدارات المخاطر المتخصصة التي تتولى عمليات الرصد والتحليل والمتابعة وإعداد التقارير الدورية.

وتمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل مترابطة تبدأ بتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ثم قياسها وتحليلها باستخدام الأساليب المناسبة، وبعد ذلك تقييم مدى تأثيرها واحتمالية حدوثها. وفي ضوء نتائج التقييم يتم اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعامل معها، سواء من خلال تجنبها أو تقليلها أو نقلها أو قبولها ضمن الحدود المعتمدة. كما تتطلب هذه العملية المتابعة المستمرة للتأكد من فاعلية الإجراءات المتخذة وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة.

وفي ظل التطور التقني المتسارع، أصبحت المصارف تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الذكية في إدارة المخاطر، حيث تسهم هذه التقنيات في تحسين عمليات الرصد

والتحليل والتنبؤ بالمخاطر، وتوفير معلومات دقيقة تدعم متخذي القرار في التعامل مع التحديات المختلفة. كما تساعد على تعزيز الرقابة الداخلية ورفع مستوى كفاءة الأداء داخل المصرف.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن إدارة المخاطر في المصارف التجارية لم تعد وظيفة رقابية تقليدية تهدف إلى الحد من الخسائر فحسب، بل أصبحت أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استمرارية العمل في بيئة مصرفية تتسم بالتغير المستمر. فالمصرف الذي يمتلك نظاماً فعالاً لإدارة المخاطر يكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات المختلفة، بما يعزز من أدائه المالي ويزيد من ثقة المتعاملين معه.

نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management Theory - ERM)

تُعد نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من النظريات الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الإدارية والمالية، لما توفره من إطار متكامل يساعد المؤسسات على التعامل مع المخاطر المختلفة بطريقة منهجية ومنظمة. وقد برزت هذه النظرية استجابة للتطورات الاقتصادية المتسارعة وتزايد تعقيد بيئات الأعمال، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي أظهرت محدودية الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر بصورة منفصلة.

وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسة مفادها أن المخاطر التي تواجه المؤسسة مترابطة فيما بينها، وأن التعامل معها بشكل منفصل قد يقلل من كفاءة القرارات الإدارية. لذلك، تدعو النظرية إلى إدارة المخاطر ضمن إطار شامل يربط بين مختلف أنواع المخاطر والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، بما يساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها والمحافظة على استدامة أعمالها.

وقد ازدادت أهمية هذه النظرية بعد إصدار لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريداي (COSO) إطار إدارة المخاطر المؤسسية عام ٢٠٠٤، والذي وفر منهجية متكاملة تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر وتحليلها والاستجابة لها بصورة أكثر فاعلية. وفي عام ٢٠١٧ تم تطوير هذا الإطار ليؤكد أهمية دمج إدارة المخاطر مع الاستراتيجية والأداء المؤسسي، بحيث تصبح إدارة المخاطر جزءاً من عملية التخطيط واتخاذ القرار.

وتعرف إدارة المخاطر المؤسسية بأنها عملية مستمرة تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في المؤسسة، وتحليلها وتقييمها، ثم اختيار الأساليب المناسبة للتعامل معها ضمن حدود

المخاطر المقبولة، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ويعزز قدرتها على خلق القيمة والمحافظة عليها.

وترتكز النظرية على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها أن إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تشمل جميع المستويات الإدارية داخل المؤسسة، بدءاً من مجلس الإدارة مروراً بالإدارة التنفيذية وانتهاءً بالعاملين في مختلف الإدارات. كما تؤكد على أهمية دمج إدارة المخاطر في الثقافة التنظيمية للمؤسسة، وعدم التعامل معها باعتبارها وظيفة مستقلة أو نشاطاً رقابياً منفصلاً.

ومن المبادئ المهمة التي تقوم عليها النظرية تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو استراتيجية أو قانونية، ثم تقييم هذه المخاطر من خلال دراسة احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها المتوقع. ويساعد ذلك في ترتيب المخاطر وفقاً لأولوياتها، وتوجيه الموارد نحو التعامل مع المخاطر الأكثر تأثيراً.

كما تؤكد النظرية أهمية اختيار الاستجابة المناسبة لكل خطر، والتي قد تتمثل في تجنب الخطر أو تقليله أو نقله أو قبوله وفقاً لطبيعة الخطر ومستوى تأثيره. بالإضافة إلى ذلك، تشدد النظرية على ضرورة المتابعة المستمرة والمراجعة الدورية لضمان فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر، والتأكد من ملاءمتها للمتغيرات التي قد تطرأ على بيئة العمل.

وفي القطاع المصرفي، تكتسب نظرية إدارة المخاطر المؤسسية أهمية خاصة بسبب طبيعة عمل المصارف التي تتعامل مع أنواع متعددة من المخاطر، مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. ولذلك فإن تطبيق إطار متكامل لإدارة المخاطر يساعد المصارف على تعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بكفاءة، بما يساهم في المحافظة على الاستقرار المالي وتحسين جودة القرارات الإدارية والاستثمارية.

وترتبط هذه النظرية بصورة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تُعد مخاطر البورصة أحد أنواع مخاطر السوق التي قد تؤثر في أداء المصارف التجارية واستقرارها المالي. ومن ثم، فإن تطبيق مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية يساعد المصارف على تطوير آليات أكثر كفاءة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها السلبية.

وبناءً على ما سبق، تعتمد الدراسة الحالية على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية باعتبارها الإطار النظري الذي يفسر العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية

السعودية. وتنطلق الدراسة من افتراض أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة التقلبات المالية والحد من الخسائر المحتملة، بما يدعم تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار المالي والاستدامة في الأداء.

الدراسات العربية السابقة

حظي موضوع إدارة المخاطر المصرفية والاستقرار المالي باهتمام واضح في عدد من الدراسات العربية، وذلك نظرًا لأهمية القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد، وحساسية هذا القطاع تجاه التقلبات المالية والاقتصادية. وقد تناولت الدراسات العربية السابقة موضوع المخاطر المصرفية من زوايا متعددة، منها مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، وأثر هذه المخاطر في الأداء المالي والاستقرار المالي للبنوك.

دراسة الشهري (2024)

هدفت دراسة الشهري إلى التعرف على أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي، وقد طبقت الدراسة على عينة من عشرة بنوك سعودية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠. وتناولت الدراسة أهمية وجود لجان متخصصة للمخاطر داخل البنوك، ودورها في تحسين الرقابة على المخاطر ودعم الأداء المالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة مخاطر فعالة داخل البنك يسهم في تحسين جودة القرارات المالية والرقابية، ويعزز قدرة البنك على التعامل مع التحديات المالية المختلفة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال تأكيد أهمية الحوكمة ولجان المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك السعودية.

دراسة السهلاوي (2018)

تناولت دراسة السهلاوي تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودي. وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين المخاطر المالية ومؤشرات الربحية، وبيّنت أن المخاطر التي تواجه البنوك لا تنعكس فقط على مستوى الخسائر المحتملة، بل تؤثر أيضًا في قدرة البنك على تحقيق أرباح مستقرة. وتُعد هذه الدراسة قريبة من موضوع البحث الحالي؛ لأنها تناولت

البنوك السعودية المدرجة في السوق المالية، وهو ما يرتبط بموضوع إدارة مخاطر البورصة وتأثيرها في الاستقرار المالي.

دراسة عبد العليم (2014)

هدفت دراسة عبد العليم إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية، وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية. وقد تناولت الدراسة المخاطر المالية باعتبارها أحد العوامل المهمة المؤثرة في الأداء المصرفي، وركزت على أهمية وجود سياسات واضحة لقياس المخاطر ومتابعتها والحد من آثارها. وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الجيدة للمخاطر المالية تساعد البنوك على تحسين أدائها وتقليل الخسائر المحتملة. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال تأكيدها أن إدارة المخاطر المالية لا تُعد إجراءً احترازيًا فقط، بل تمثل عنصرًا مهمًا في تحسين الأداء والاستقرار المصرفي.

دراسة صندوق النقد العربي حول المخاطر المصرفية وأساليب قياسها

تناولت دراسة صندوق النقد العربي موضوع المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، وركزت على أنواع المخاطر التي تواجه البنوك، ومن بينها مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. كما أوضحت الدراسة أهمية استخدام الأساليب الكمية في قياس المخاطر، مثل القيمة المعرضة للخطر واختبارات الضغط، باعتبارها أدوات مهمة تساعد البنوك على تقدير حجم الخسائر المحتملة والاستعداد لها. وتعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي يستفيد منها البحث الحالي في الجانب النظري المتعلق بقياس مخاطر السوق ومخاطر البورصة.

دراسة صندوق النقد العربي حول إطار مخاطر السوق في القطاع المصرفي العربي

تناولت هذه الدراسة مخاطر السوق في القطاع المصرفي بالدول العربية، وأشارت إلى أن مخاطر السوق أصبحت من المخاطر التي تحظى باهتمام متزايد من قبل السلطات الرقابية وإدارات البنوك التجارية. وركزت الدراسة على أهمية وجود إطار واضح لإدارة مخاطر السوق، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأدوات المالية. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي بصورة مباشرة؛ لأن مخاطر البورصة تُعد جزءًا من مخاطر السوق التي قد تؤثر في استقرار المصارف التجارية.

دراسة آدم (2016)

تناولت دراسة آدم أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، وقد ركزت على العلاقة بين مستوى المخاطر المالية ومؤشرات الأداء في المؤسسات المالية. وأظهرت الدراسة أن زيادة مستوى المخاطر دون وجود إدارة فعالة لها قد تؤدي إلى تراجع الأداء المالي، بينما يساعد ضبط المخاطر وقياسها بصورة منتظمة في تحسين قدرة المؤسسة على المحافظة على أدائها واستقرارها. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، وهو جانب يرتبط بصورة مباشرة بمفهوم الاستقرار المالي في المصارف التجارية.

دراسة الكلش (2025)

هدفت دراسة الكلش إلى تقديم دراسة شاملة للمخاطر المالية وغير المالية في القطاع المصرفي وأثرها على الاستقرار. وقد تناولت الدراسة عددًا من المخاطر المصرفية، مثل مخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، والمخاطر المالية، وأكدت أن الاستقرار المصرفي لا يتحقق إلا من خلال منظومة متكاملة لإدارة المخاطر. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تنظر إلى المخاطر المصرفية بشكل شامل، وترتبط بينها وبين الاستقرار، وهو ما يتفق مع توجه الدراسة الحالية التي تبحث في أثر إدارة مخاطر البورصة على الاستقرار المالي.

دراسة شريط فاطمة الزهراء (2019)

تناولت دراسة شريط فاطمة الزهراء إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية وفق مقررات بازل، وركزت على أهمية التزام البنوك بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر، خاصة مخاطر السوق والائتمان والتشغيل. وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق مقررات بازل يساعد البنوك على تحسين مستويات الأمان والسيولة والرقابة على المخاطر. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال إبراز أهمية المعايير الدولية في دعم إدارة المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.

دراسة بوزايدة حول أثر المخاطر المالية على الأداء المالي

تناولت دراسة بوزايدة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، وتضمنت عرضًا لدراسات سابقة تناولت تأثير المخاطر المالية على الأداء، ومنها دراسة قياسية على السوق المالي السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. وتركز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في أنها تربط بين المخاطر المالية

والسوق المالي السعودي، وهو ما يدعم فكرة أن تقلبات الأسواق المالية قد تؤثر في أداء المؤسسات المالية واستقرارها.

التعقيب على الدراسات العربية السابقة

من خلال استعراض الدراسات العربية السابقة، يتضح أن معظمها اتفق على أهمية إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المصرفي. فقد أكدت الدراسات التي تناولت البنوك السعودية أن وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر ولجان متخصصة للرقابة عليها يسهم في دعم الأداء المالي وتقليل آثار تقلبات المالية. كما بينت الدراسات التي تناولت البنوك العربية أن مخاطر السوق والسيولة والائتمان والتشغيل تمثل تحديات رئيسة أمام المصارف، وأن التعامل معها يتطلب سياسات واضحة وأدوات قياس دقيقة ورقابة مستمرة.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأكيد أهمية إدارة المخاطر المصرفية ودورها في دعم الأداء والاستقرار المالي، إلا أنها تختلف عنها في تركيزها بشكل مباشر على إدارة مخاطر البورصة وأثرها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، مع التطبيق على مصرف الراجحي. كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تربط بين مخاطر البورصة باعتبارها جزءاً من مخاطر السوق، وبين مؤشرات الاستقرار المالي مثل السيولة والربحية وكفاية رأس المال.

وبذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية تتمثل في الحاجة إلى دراسة تطبيقية تركز على العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في البيئة المصرفية السعودية، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها السوق المالية السعودية والاهتمام المتزايد بتعزيز كفاءة القطاع المالي ضمن مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

الدراسات الأجنبية السابقة

حظي موضوع إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المؤسسات المصرفية باهتمام واسع من قبل الباحثين الأجانب، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي كشفت عن أهمية وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر داخل البنوك. وقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، ودور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاستقرار، وتأثير مخاطر السوق على سلامة المؤسسات المالية. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات الأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية:

دراسة (Aebi, Sabato, and Schmid (2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وأداء البنوك خلال الأزمة المالية العالمية لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقد أجريت الدراسة على مجموعة من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وركزت على دور مسؤولي إدارة المخاطر ومدى استقلاليتهم داخل الهيكل التنظيمي للبنك.

واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية والحوكمة للبنوك محل الدراسة، وتوصلت إلى أن البنوك التي تمتعت فيها إدارات المخاطر بمستوى أعلى من الاستقلالية والارتباط المباشر بمجلس الإدارة حققت أداءً أفضل خلال الأزمة المالية مقارنة بالبنوك الأخرى. كما أشارت النتائج إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تقليل الآثار السلبية للأزمات المالية وتعزيز قدرة البنوك على الاستمرار.

وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال تأكيدها أهمية إدارة المخاطر بوصفها عنصراً رئيساً في تعزيز متانة البنوك والمحافظة على استقرارها المالي.

دراسة (Stulz (2008

هدفت دراسة Stulz إلى توضيح الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبيان أسباب تعرض بعض المؤسسات لخسائر كبيرة رغم امتلاكها أنظمة لإدارة المخاطر. وقد أوضحت الدراسة أن المشكلة لا تكمن في وجود المخاطر بحد ذاتها، وإنما في ضعف القدرة على فهمها وقياسها والتعامل معها بصورة فعالة.

وأكدت الدراسة أن الإدارة الناجحة للمخاطر يجب أن تكون جزءًا من عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي داخل المؤسسة، وأنها تسهم في تحقيق التوازن بين العوائد المتوقعة ومستويات المخاطر المقبولة. كما أشارت إلى أن المؤسسات التي تنظر إلى إدارة المخاطر باعتبارها وظيفة رقابية فقط تكون أكثر عرضة للتأثر بالأزمات المالية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية تبني رؤية استراتيجية متكاملة لإدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية.

دراسة (Basel Committee on Banking Supervision (2011)

تناولت هذه الدراسة المبادئ الأساسية للإدارة السليمة لمخاطر السوق في المؤسسات المصرفية، مع التركيز على أهمية تطوير أنظمة فعالة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها. وأشارت الدراسة إلى أن البنوك التي تمتلك نظامًا متقدمة لإدارة مخاطر السوق تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات المالية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية. كما أكدت على ضرورة توافر رأس مال كافٍ لمواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن تقلبات الأسواق المالية. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في أنها تناولت بصورة مباشرة مخاطر السوق، التي تُعد مخاطر البورصة جزءًا أساسيًا منها.

دراسة (Minton, Taillard, and Williamson (2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مسؤولي إدارة المخاطر في البنوك الأمريكية، والتعرف على مدى تأثيرهم في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمخاطر. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التي منحت مسؤولي إدارة المخاطر صلاحيات أوسع، وأتاحت لهم المشاركة في اتخاذ القرارات، كانت أكثر قدرة على إدارة المخاطر وتحقيق مستويات أفضل من الأداء المالي. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية إدارة المخاطر والاستقرار المؤسسي. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي من خلال إبراز أهمية الدعم الإداري لإدارات المخاطر داخل البنوك التجارية.

دراسة (Ellul and Yerramilli (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قوة أنظمة إدارة المخاطر في البنوك الأمريكية قبل الأزمة المالية العالمية، وتحليل علاقتها بمستويات المخاطر التي تعرضت لها هذه البنوك أثناء الأزمة.

وأظهرت النتائج أن البنوك التي امتلكت أنظمة قوية لإدارة المخاطر تعرضت لمستويات أقل من الخسائر، واستطاعت المحافظة على استقرارها المالي بدرجة أفضل من البنوك الأخرى. كما أشارت الدراسة إلى أن فعالية إدارة المخاطر تنعكس بصورة إيجابية على قدرة البنك على مواجهة الأزمات. وتتوافق هذه النتائج مع توجه الدراسة الحالية التي تسعى إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

دراسة (Battaglia and Gallo (2017

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في البنوك الأوروبية، وذلك في ظل المتطلبات التنظيمية الجديدة التي فرضتها مقررات لجنة بازل.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تعزيز نظم إدارة المخاطر يساهم في تحسين مستويات الاستقرار المالي وتقليل احتمالية تعرض البنوك للتعثر المالي. كما أكدت على أهمية دمج إدارة المخاطر في الاستراتيجيات العامة للبنوك وعدم قصرها على الجوانب التشغيلية فقط.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تأكيدها أن الاستقرار المالي لا يتحقق من خلال زيادة رأس المال فقط، وإنما من خلال الإدارة المتكاملة للمخاطر.

دراسة (McShane, Nair, and Rustambekov (2011

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في أداء المؤسسات المالية. وقد توصلت النتائج إلى أن المؤسسات التي تطبق إدارة المخاطر المؤسسية بصورة فعالة تحقق مستويات أفضل من الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي.

كما أكدت الدراسة أن دمج إدارة المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي يساعد المؤسسات على الاستفادة من الفرص الاستثمارية مع المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر.

وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في دعم الإطار النظري المرتبط بنظرية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM).

التعقيب على الدراسات الأجنبية السابقة

يتضح من استعراض الدراسات الأجنبية السابقة أنها أكدت بصورة متكررة على الدور الحيوي الذي تؤديه إدارة المخاطر في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية. كما أشارت معظم الدراسات إلى أن وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر، وارتباطها بالحوكمة المؤسسية، يسهم في تحسين الأداء المالي ودعم الاستقرار المصرفي.

وقد اتفقت الدراسات الأجنبية على أن إدارة المخاطر لم تعد وظيفة رقابية تقليدية، وإنما أصبحت عنصرًا استراتيجيًا يرتبط بصنع القرار وتحقيق الأهداف المؤسسية. كما أظهرت النتائج أن البنوك التي تطبق ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات المالية والحفاظ على استمرارية أعمالها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن معظمها ركز على البيئات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، في حين لا تزال الحاجة قائمة إلى إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في البيئة المصرفية السعودية، وخاصة تلك التي تتناول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى توظيف ما توصلت إليه الأدبيات الأجنبية في دراسة واقع المصارف التجارية السعودية، مع التركيز على مصرف الراجحي، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في سياق اقتصادي وتنظيمي مختلف، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها على المستوى الأكاديمي والتطبيقي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أن موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية قد حظي باهتمام متزايد خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات المتسارعة التي شهدتها الأسواق المالية، وتزايد حجم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، فضلاً عن الأزمات المالية العالمية التي أبرزت أهمية وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر قادرة على الحد من الآثار السلبية للمخاطر المختلفة وتعزيز قدرة المصارف على المحافظة على استقرارها المالي.

وقد أظهرت الدراسات السابقة وجود اتفاق واضح حول الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر بوصفها أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية. فقد أكدت معظم الدراسات أن الإدارة الفعالة للمخاطر لا تقتصر على كونها وظيفة رقابية تهدف إلى تقليل الخسائر المحتملة، وإنما تمثل عملية استراتيجية متكاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التخطيط واتخاذ القرار وتحقيق الأهداف المؤسسية.

كما اتفقت العديد من الدراسات العربية والأجنبية على أن نجاح المصارف في إدارة المخاطر يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تبنيها لسياسات واضحة وإجراءات منهجية تساعد على تحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها والتعامل معها بصورة فعالة. وأشارت تلك الدراسات إلى أن وجود وحدات متخصصة في إدارة المخاطر، وتوفير الكوادر المؤهلة، وتطوير نظم المعلومات، وتعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر داخل المؤسسة، جميعها عوامل تسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتحقيق النتائج المرجوة منها.

وفيما يتعلق بالاستقرار المالي، أوضحت الدراسات السابقة أن المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة، وكفاية رأس المال، والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وتحقيق مستويات مستقرة من الربحية، تُعد من أهم المؤشرات التي تعكس درجة الاستقرار المالي للمصارف التجارية. كما بينت أن الإدارة الفعالة للمخاطر تؤدي دوراً مهماً في دعم هذه المؤشرات وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات والتحديات المختلفة.

ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسات الأجنبية عن وجود اهتمام كبير بالعلاقة بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، حيث أكدت أن دعم مجالس الإدارة والإدارة العليا لوحدات إدارة المخاطر، ومنحها الصلاحيات اللازمة، وربطها بالعمليات الاستراتيجية للمؤسسة، يسهم في تعزيز فعالية أنظمة إدارة المخاطر وتحسين قدرة المصارف على تحقيق الاستقرار المالي. كما أشارت بعض الدراسات إلى أن المصارف التي تمتلك أنظمة متطورة لإدارة المخاطر تكون أقل عرضة للخسائر خلال فترات الأزمات المالية مقارنة بالمصارف التي تفتقر إلى تلك الأنظمة.

وفي المقابل، ركزت الدراسات العربية بصورة أكبر على دراسة أثر المخاطر المالية المختلفة في الأداء المالي للمصارف، وأهمية تطبيق المعايير الدولية في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى إبراز دور الرقابة الداخلية والحوكمة في تحسين كفاءة العمل المصرفي. إلا أن عددًا محدودًا من هذه الدراسات

تناول بصورة مباشرة العلاقة بين مخاطر البورصة والاستقرار المالي داخل البيئة المصرفية العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، يلاحظ أن معظمها تناول أنواعًا مختلفة من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، بينما لم تحظ مخاطر البورصة بوصفها أحد مكونات مخاطر السوق بالقدر الكافي من الدراسة في السياق المصرفي السعودي، رغم ما تشهده السوق المالية السعودية من تطورات متسارعة وزيادة في حجم الاستثمارات والأنشطة المرتبطة بالأسواق المالية.

كما يتبين أن العديد من الدراسات السابقة اعتمدت على البيانات المالية الثانوية أو المؤشرات الكمية في تحليل العلاقة بين المخاطر والأداء المالي، في حين أن عددًا أقل منها استعان بآراء العاملين في القطاع المصرفي للتعرف على واقع ممارسات إدارة المخاطر من داخل المؤسسات المصرفية نفسها. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية التي تعتمد على استبانة موجهة إلى العاملين في المصارف التجارية السعودية، بما يسهم في تقديم صورة أكثر شمولاً عن واقع إدارة مخاطر البورصة وأثرها في تعزيز الاستقرار المالي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة جوانب؛ فهي تناول موضوع إدارة مخاطر البورصة بصورة مباشرة باعتبارها متغيرًا مستقلًا، وتسعى إلى قياس أثرها في تعزيز الاستقرار المالي بوصفه متغيرًا تابعًا داخل المصارف التجارية السعودية. كما أنها تركز على البيئة المصرفية السعودية من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، مع الاستفادة من آراء موظفين من عدد من المصارف السعودية الأخرى، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة قدرًا أكبر من الواقعية والأهمية التطبيقية.

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة من حيث الاهتمام بإدارة المخاطر والاستقرار المالي، إلا أنها تختلف عنها في طبيعة المشكلة البحثية، والمتغيرات محل الدراسة، والبيئة التي تُطبق فيها الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع البيانات. كما تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الأسواق المالية المحلية والعالمية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة قدمت إسهامات علمية مهمة أسهمت في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية، وساعدت في تحديد المفاهيم الرئيسة وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، واختيار المنهجية المناسبة لتنفيذها. كما ساعدت في تحديد الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة الحالية، والمتمثلة في الحاجة إلى دراسة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية من منظور تطبيقي يعكس واقع العمل المصرفي في المملكة.

وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة والبناء عليها، من خلال تقديم دراسة علمية تسهم في توضيح طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، وتقديم عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد المصارف التجارية السعودية في تطوير ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز قدرتها على المحافظة على استقرارها المالي في ظل بيئة مالية تتسم بالتغير المستمر وتزايد مستويات المخاطرة.

الإطار النظري

الإطار النظري

يمثل الإطار النظري الأساس الذي تعتمد عليه الدراسة لفهم العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، من خلال توضيح أهم المفاهيم والنظريات المرتبطة بموضوع البحث.

أولاً: البورصة والأسواق المالية

البورصة هي سوق منظمة يتم فيها تداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وتؤدي دورًا مهمًا في توجيه المدخرات نحو الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي، كما تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم من خلال توفير معلومات عن أسعار الأوراق المالية.

ثانيًا: مفهوم مخاطر البورصة

مخاطر البورصة هي احتمالية تعرض المستثمرين أو المؤسسات المالية لخسائر نتيجة تقلبات الأسواق المالية، مثل تغير أسعار الأسهم أو أسعار الفائدة أو العملات. وتُعد إدارة هذه المخاطر أمرًا ضروريًا للحد من الخسائر وتحقيق أفضل عائد ممكن.

ثالثًا: أنواع مخاطر البورصة

من أبرز أنواع المخاطر المرتبطة بالبورصة:

- مخاطر السوق.
- مخاطر أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر الائتمان.
- مخاطر أسعار الصرف.
- المخاطر التشغيلية.
- المخاطر النظامية وغير النظامية.

رابعًا: إدارة المخاطر في المصارف التجارية

تعني إدارة المخاطر المصرفية تحديد المخاطر التي تواجه المصرف وقياسها ومتابعتها ووضع الإجراءات المناسبة للتعامل معها. وتساعد هذه العملية المصارف على حماية مواردها وتحقيق أهدافها بكفاءة.

خامسًا: نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

تعتمد الدراسة على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية، التي تؤكد أهمية إدارة جميع المخاطر بشكل متكامل وعلى مستوى المؤسسة بأكملها. وترى هذه النظرية أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تحسين الأداء وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

سادسًا: مفهوم الاستقرار المالي

يقصد بالاستقرار المالي قدرة المصرف على الاستمرار في أداء وظائفه والوفاء بالتزاماته المالية، مع الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة.

سابعًا: مؤشرات الاستقرار المالي

يمكن قياس الاستقرار المالي من خلال عدة مؤشرات، أهمها:

- السيولة.
- الربحية.
- كفاية رأس المال.
- جودة الأصول.
- الكفاءة التشغيلية.

ثامنًا: العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي

تشير الأدبيات إلى أن الإدارة الجيدة لمخاطر البورصة تساعد المصارف على تقليل الخسائر المحتملة، وتحسين قراراتها الاستثمارية، والمحافظة على السيولة وكفاية رأس المال، مما يعزز

استقرارها المالي. وفي المقابل، قد يؤدي ضعف إدارة المخاطر إلى زيادة احتمالات عدم الاستقرار المالي.

النموذج النظري للدراسة

المتغير المستقل: إدارة مخاطر البورصة، وتشمل:

- تحديد المخاطر.
- قياس المخاطر.
- متابعة المخاطر.
- الاستجابة للمخاطر.

المتغير التابع: الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، ويشمل:

- السيولة.
- الربحية.
- كفاية رأس المال.
- الاستمرارية المالية.

خلاصة الإطار النظري

توضح الأدبيات أن إدارة مخاطر البورصة تعد عنصرًا مهمًا في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية. كما توفر نظرية إدارة المخاطر المؤسسية أساسًا مناسبًا لفهم هذه العلاقة، من خلال التأكيد على أهمية الإدارة المتكاملة للمخاطر في دعم استدامة المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

-مقدمة.

تُعد منهجية الدراسة من أهم الأجزاء الرئيسة في البحث العلمي، إذ تمثل الإطار الإجرائي الذي يستند إليه الباحث في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها. كما تُعد منهجية حلقة الوصل بين الجانب النظري للدراسة والجانب التطبيقي، حيث تترجم المفاهيم والنظريات التي تم تناولها في الفصول السابقة إلى إجراءات عملية قابلة للقياس والتحليل.

وقد شهدت البحوث العلمية في مجالات الإدارة والمالية والمخاطر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت تعتمد على مناهج وأساليب علمية دقيقة تساعد في تفسير الظواهر المختلفة وتحليل العلاقات بين المتغيرات بصورة موضوعية. ويُعد اختيار المنهج المناسب للدراسة من العوامل الأساسية التي تؤثر في جودة النتائج التي يتم التوصل إليها ومدى إمكانية تعميمها والاستفادة منها في الواقع العملي.

وتأتي أهمية هذا الفصل من كونه يوضح الآليات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها لدراسة أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية من خلال التطبيق على مصرف الراجحي، حيث تم تحديد المنهج العلمي الملائم لطبيعة الدراسة وأهدافها، واختيار مجتمع الدراسة وعينتها، وتصميم أداة جمع البيانات، بالإضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

ويُعد موضوع إدارة مخاطر البورصة من الموضوعات الحيوية في القطاع المصرفي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية المحلية والعالمية، وما ينتج عنها من تقلبات قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المصارف واستقرارها المالي. ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة إلى دراسة هذا الموضوع بصورة علمية تعتمد على بيانات ميدانية يمكن من خلالها التعرف على واقع إدارة مخاطر البورصة ومدى تأثيرها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

كما أن الاستقرار المالي يُعد أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها والمحافظة عليها، نظرًا لأهميته في ضمان استمرارية النشاط المصرفي وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء وأصحاب المصالح. ويعتمد تحقيق هذا الاستقرار بدرجة كبيرة على قدرة

المصارف على إدارة المخاطر المختلفة التي تواجهها، وعلى رأسها مخاطر البورصة التي أصبحت من أبرز المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والمالية للمصارف.

وتسعى الدراسة الحالية إلى قياس طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، وتحديد مدى تأثير الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر في تعزيز قدرة المصارف التجارية السعودية على مواجهة التقلبات المالية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على منهج علمي مناسب يتوافق مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها، ويتيح جمع البيانات اللازمة وتحليلها بأسلوب علمي دقيق.

ويتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للمنهجية التي تم اتباعها في الدراسة، حيث يبدأ بتوضيح منهج الدراسة وتصميمها، ثم استعراض مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، وبيان خصائصها الديموغرافية والوظيفية. كما يتناول الفصل وصف أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وآلية إعدادها، وطرق التحقق من صدقها وثباتها لضمان جودة البيانات المستخلصة منها.

ويتضمن الفصل كذلك توضيح إجراءات جمع البيانات الميدانية، والخطوات التي تم اتباعها في توزيع الاستبانة واسترجاعها ومعالجة البيانات الناتجة عنها، بالإضافة إلى استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. كما يوضح الفصل الحدود الموضوعية والمكانية والبشرية والزمنية للدراسة، والتي تحدد نطاق البحث وتساعد في تفسير النتائج ضمن إطارها العلمي الصحيح.

ومن خلال ما يتضمنه هذا الفصل من إجراءات علمية ومنهجية، تسعى الدراسة إلى توفير أساس علمي راسخ يمكن الاعتماد عليه في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تعكس واقع إدارة مخاطر البورصة في المصارف التجارية السعودية، وتسهم في تقديم توصيات عملية تساعد في تعزيز الاستقرار المالي ودعم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي السعودي.

وبناءً على ذلك، يمثل هذا الفصل الأساس التطبيقي للدراسة الحالية، حيث يوضح بصورة مفصلة جميع الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها للوصول إلى النتائج النهائية، بما يضمن سلامة المنهج العلمي المستخدم، ويعزز من مصداقية النتائج والتوصيات التي سيتم عرضها في الفصول اللاحقة من الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، حيث يُعد هذا المنهج من المناهج العلمية الشائعة الاستخدام في البحوث الإدارية والمالية والمصرفية التي تهدف إلى دراسة الظواهر كما هي في الواقع، ووصف خصائصها وصفًا دقيقًا، وتحليل أبعادها المختلفة، والكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين متغيراتها، بما يساهم في تفسيرها تفسيرًا علميًا والوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاستفادة منها في تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة.

ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على أساس جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة أو المشكلة محل الدراسة من مصادرها المختلفة، سواء كانت مصادر أولية أو ثانوية، ثم تنظيم هذه البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها باستخدام الأساليب العلمية والإحصائية المناسبة، بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة، وتحديد خصائصها وأبعادها، والكشف عن العلاقات والارتباطات بين متغيراتها المختلفة. ولا يقتصر دور هذا المنهج على مجرد وصف الظاهرة وتحديد ملامحها، بل يمتد إلى تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج المتعلقة بها، الأمر الذي يجعله مناسبًا للدراسة الحالية التي تسعى إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة استنادًا إلى طبيعة المشكلة البحثية التي تتناول متغيرين رئيسيين يتمثلان في إدارة مخاطر البورصة باعتبارها المتغير المستقل، والاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية باعتباره المتغير التابع. كما أن الدراسة لا تستهدف إخضاع المتغيرات للتجريب أو التحكم فيها أو التأثير المباشر عليها، وإنما تهدف إلى وصف الواقع الفعلي لممارسات إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية، وتحليل مدى تأثير تلك الممارسات في تعزيز الاستقرار المالي من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي.

وفي إطار تطبيق هذا المنهج، اعتمد الباحث على مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع إدارة المخاطر والاستقرار المالي، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وتحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتغيراتها، والتعرف على أبرز النتائج التي

توصلت إليها الدراسات السابقة، والاستفادة منها في صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، وفي تصميم أداة الدراسة وتفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها.

كما تم استخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إعدادها بما يتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة، وذلك بهدف التعرف على آراء واتجاهات العاملين في المصارف التجارية السعودية حول واقع إدارة مخاطر البورصة، ومدى إسهامها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المؤسسات المصرفية التي يعملون بها.

وقد أتاح استخدام المنهج الوصفي التحليلي إمكانية دراسة الظاهرة في بيئتها الطبيعية دون التدخل في ظروفها أو التأثير في مجرياتها، حيث تم جمع البيانات من أفراد العينة بطريقة تعكس الواقع الفعلي للعمل المصرفي داخل المصارف التجارية السعودية. كما ساعد هذا المنهج في الحصول على بيانات كمية قابلة للمعالجة والتحليل الإحصائي، بما يسهم في اختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بصورة علمية دقيقة.

واستندت الدراسة في تطبيق المنهج الوصفي التحليلي إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات المنهجية المنظمة، حيث بدأت بتحديد مشكلة الدراسة وصياغتها بصورة واضحة، ثم تحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها، يلي ذلك تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة المناسبة التي تمثل هذا المجتمع تمثيلاً ملائماً. وبعد ذلك تم إعداد أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، وصياغة فقراتها بما يتوافق مع متغيرات الدراسة وأهدافها، بحيث تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

وقد اشتملت الاستبانة على مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد إدارة مخاطر البورصة، بالإضافة إلى فقرات أخرى تقيس مستوى الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية، إلى جانب مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن تسهم في وصف أفراد العينة وتحليل خصائصهم.

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة للاستخدام وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات إدارة المخاطر والإدارة المالية والإحصاء، وذلك للتحقق من مدى وضوح الفقرات وصياغتها اللغوية، ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة ومتغيراتها،

والتأكد من شمولها لجميع الجوانب التي تسعى الدراسة إلى قياسها. وقد تم إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة في ضوء الملاحظات والمقترحات التي أبدتها المحكمون، بما أسهم في تعزيز مستوى الصدق الظاهري للأداة.

وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، تم تطبيقها على عينة الدراسة التي تكونت من (120) موظفًا وموظفة من العاملين في مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية الأخرى، حيث تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة المستهدفة وجمعها بعد استكمال الإجابة عنها، تمهيدًا لإجراء عمليات الترميز والتحليل الإحصائي اللازمة.

وعقب الانتهاء من جمع البيانات الميدانية، تم ترميز الاستجابات وإدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الذي يُعد من أكثر البرامج الإحصائية استخدامًا في مجال البحوث الاجتماعية والإدارية والمالية، وذلك بهدف تحليل البيانات واستخراج النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، والتعرف على توزيعهم وفقًا للمتغيرات الشخصية والوظيفية المختلفة. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات الاستبانة، وقياس مستوى استجاباتهم فيما يتعلق بأبعاد إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

إضافة إلى ذلك، تم استخدام معاملات الارتباط للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة، كما تم توظيف تحليل الانحدار لقياس أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، واختبار مدى قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدد من الخصائص التي جعلته مناسبًا للدراسة الحالية، من أبرزها قدرته على تقديم وصف دقيق وشامل للظاهرة المدروسة، وإمكانية تطبيقه على عينات كبيرة نسبيًا، ومرونته في استخدام أدوات متنوعة لجمع البيانات، فضلًا عن قدرته على الربط بين

الجانبين النظري والتطبيقي، بما يساعد على تفسير النتائج في ضوء الأسس العلمية والنظرية ذات الصلة.

كما يتيح هذا المنهج إمكانية إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة التي تساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، يمكن الاستفادة منها في فهم طبيعة الظاهرة المدروسة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مع مراعاة أن تعميم هذه النتائج يتم في حدود مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها.

ولضمان دقة النتائج التي سيتم التوصل إليها ومصداقيتها، حرص الباحث على الالتزام بعدد من الضوابط المنهجية المهمة، من أبرزها اختيار عينة مناسبة تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً صحيحاً، والتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام الإجراءات العلمية المتعارف عليها، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ومستوى قياسها، إضافة إلى الالتزام بالموضوعية والدقة في تحليل النتائج وتفسيرها وربطها بالأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة.

كما راعى الباحث المحافظة على سرية المعلومات التي تم الحصول عليها من أفراد العينة، واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، بما يعزز من موثوقية البيانات التي تم جمعها ويشجع المشاركين على تقديم إجابات تعكس آراءهم واتجاهاتهم الحقيقية.

وبناءً على ما سبق، فإن اعتماد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي جاء انطلاقاً من قدرته على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها، والكشف عن طبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية، بما يسهم في توفير فهم علمي أعمق لهذه العلاقة، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات إدارة المخاطر داخل المصارف التجارية السعودية، وتعزيز مستويات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي بما يدعم كفاءته وقدرته على مواجهة المخاطر والتحديات المختلفة.

تساؤلاته.

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الوحدات التي تنطبق عليها الخصائص المرتبطة بموضوع البحث، والتي يسعى الباحث إلى الحصول منها على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. ويُعد تحديد مجتمع الدراسة بدقة من الخطوات المنهجية المهمة في البحث العلمي؛ لأنه يمثل الإطار الذي يتم من خلاله اختيار العينة التي ستخضع للدراسة الميدانية، كما يساهم في تحديد مدى إمكانية تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها.

وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية التي تتناول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية: دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، فقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في المصارف التجارية السعودية الذين ترتبط طبيعة أعمالهم بالجوانب المالية والمصرفية وإدارة المخاطر والاستثمار والرقابة والتدقيق والإدارات ذات العلاقة بالقرارات المالية والاستثمارية، وذلك نظرًا لامتلاك هذه الفئة المعرفة والخبرة التي تمكنها من تقديم معلومات دقيقة حول واقع إدارة مخاطر البورصة ومدى تأثيرها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المصارف التجارية.

ونظرًا لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى جميع العاملين في المصارف التجارية السعودية، فقد تم التركيز بصورة رئيسة على مصرف الراجحي باعتباره أحد أكبر المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، وأكثرها انتشارًا من حيث عدد الفروع والعملاء، إضافة إلى تنوع أنشطته الاستثمارية والمصرفية، الأمر الذي يجعله بيئة مناسبة لدراسة موضوع إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي. كما تم الاستعانة بعدد من العاملين في مصارف تجارية سعودية أخرى بهدف دعم نتائج الدراسة وإثرائها، وإضفاء قدر أكبر من الشمولية على البيانات التي يتم جمعها.

وقد شمل مجتمع الدراسة العاملين في عدد من الإدارات المصرفية التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، ومن أبرزها إدارات إدارة المخاطر، والإدارات المالية، وإدارات الاستثمار، وإدارات الخزينة، وإدارات التدقيق الداخلي، وإدارات الالتزام والرقابة، بالإضافة إلى بعض القيادات الإدارية والإشرافية التي تشارك في عمليات اتخاذ القرار المتعلق بالمخاطر والسياسات المالية داخل المصارف التجارية.

واستند اختيار هذه الفئات إلى طبيعة عملها ومسؤولياتها الوظيفية، حيث إن العاملين في هذه الإدارات يمتلكون قدرًا مناسبًا من المعرفة المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر والإجراءات المتبعة داخل

المصارف، كما أنهم أكثر قدرة على تقييم مستوى تطبيق إدارة مخاطر البورصة ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية التي يعملون بها.

ومن الناحية الزمنية، تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م، وذلك في الفترة التي قام خلالها الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد العينة المستهدفة واستلامها بعد استكمال الإجابة عنها. أما من الناحية المكانية، فقد اقتصرَت الدراسة على المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز بصورة خاصة على مصرف الراجحي باعتباره مجال التطبيق الرئيس للدراسة.

كما راعى الباحث عند تحديد مجتمع الدراسة أن يكون الأفراد المستهدفون قادرين على فهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبانة بصورة دقيقة وموضوعية، ولذلك تم استبعاد الفئات التي لا ترتبط طبيعة أعمالها بالجوانب المالية أو المصرفية أو المتعلقة بإدارة المخاطر، وذلك بهدف ضمان جودة البيانات التي يتم جمعها وملاءمتها لأهداف الدراسة.

ويتميز مجتمع الدراسة بالتنوع من حيث الخصائص الديموغرافية والوظيفية، حيث يضم موظفين وموظفات من مختلف المستويات الوظيفية والمؤهلات العلمية وسنوات الخبرة، الأمر الذي يساعد على توفير وجهات نظر متعددة تسهم في إثراء نتائج الدراسة وتعزيز قدرتها على تفسير واقع إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مجتمع الدراسة الحالية يتمثل في العاملين في المصارف التجارية السعودية، وبشكل خاص العاملين في مصرف الراجحي والإدارات المرتبطة بإدارة المخاطر والأنشطة المالية والاستثمارية والرقابية، ممن يمتلكون المعرفة والخبرة التي تمكنهم من تقييم واقع إدارة مخاطر البورصة وأثرها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المصارف التجارية السعودية. ويُعد هذا المجتمع ملائماً لطبيعة الدراسة وأهدافها، ويسهم في توفير البيانات اللازمة للوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السعودي.

عينة الدراسة

تُعرف عينة الدراسة بأنها جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره وفق أسس علمية ومنهجية محددة؛ بهدف تمثيل المجتمع الأصلي تمثيلاً يعكس خصائصه الأساسية، بما يسمح للباحث بجمع البيانات اللازمة وتحليلها والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها - في حدود الدراسة - على المجتمع الذي أخذت منه العينة. ويُعد اختيار العينة من الخطوات المنهجية المهمة في البحث العلمي، إذ تتوقف عليه إلى حد كبير دقة النتائج ومصداقيتها وإمكانية الاستفادة منها في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

ونظراً لاتساع مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين بالمصارف التجارية السعودية، وصعوبة الوصول إلى جميع أفراد هذا المجتمع بسبب التوزيع الجغرافي وتعدد الفروع واختلاف التخصصات الوظيفية، فقد تم الاعتماد على العينة غير الاحتمالية القصدية في اختيار أفراد الدراسة. ويُقصد بالعينة القصدية تلك العينة التي يقوم الباحث باختيار أفرادها بصورة متعمدة وفق معايير محددة تتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، بحيث يتم اختيار الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والخبرة المرتبطة بموضوع البحث، والقدرة على تقديم المعلومات المطلوبة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية.

وقد تم اختيار أفراد العينة من العاملين في مصرف الراجحي بوصفه مجال التطبيق الرئيس للدراسة، بالإضافة إلى عدد من العاملين في مصارف تجارية سعودية أخرى، وذلك بهدف تعزيز شمولية البيانات وإثراء نتائج الدراسة. وقد روعي عند اختيار أفراد العينة أن يكونوا من الفئات الوظيفية التي ترتبط طبيعة أعمالها بالأنشطة المالية والاستثمارية وإدارة المخاطر والرقابة المصرفية، نظراً لكونهم الأكثر قدرة على تقييم واقع إدارة مخاطر البورصة وأثرها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المؤسسات المصرفية.

وبناءً على ذلك، بلغ حجم عينة الدراسة (120) موظفًا وموظفة من العاملين في القطاع المصرفي السعودي، وتم توزيع الاستبانات عليهم بصورة مباشرة وإلكترونية وفقاً للإمكانات المتاحة، مع التأكيد على أن المشاركة في الدراسة كانت طوعية، وأن البيانات التي يتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط مع المحافظة على سرية المعلومات وعدم الإفصاح عن هوية المشاركين.

وقد اشتملت عينة الدراسة على أفراد من الجنسين ومن مستويات وظيفية ومؤهلات علمية وسنوات خبرة مختلفة، الأمر الذي ساعد في توفير تنوع مناسب في الآراء والاتجاهات المتعلقة بموضوع الدراسة. كما أسهم هذا التنوع في تقديم صورة أكثر شمولاً عن واقع إدارة مخاطر البورصة في المصارف التجارية السعودية، ومدى انعكاسها على مستويات الاستقرار المالي.

وقد تم تحديد حجم العينة بما يتناسب مع طبيعة الدراسة ومتطلبات التحليل الإحصائي المستخدم، حيث يُعد حجم العينة البالغ (١٢٠) مشاركاً مناسباً للدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، كما أنه يسمح بإجراء التحليلات الإحصائية المختلفة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات الارتباط والانحدار.

ولغرض وصف خصائص أفراد العينة، تم جمع مجموعة من البيانات الديموغرافية المتعلقة بالمشاركين، والتي شملت الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسعى الوظيفي، وجهة العمل. وقد ساعدت هذه البيانات في التعرف على الخصائص العامة لأفراد العينة وتحليلها، وتوضيح مدى تنوع المشاركين وخلفياتهم العلمية والعملية.

وقد توزعت عينة الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية على النحو الآتي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

بلغ عدد الذكور المشاركين في الدراسة (72) موظفاً بنسبة (60%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث (48) موظفة بنسبة (40%)، وهو ما يعكس مشاركة الجنسين في الدراسة، ويعزز من شمولية النتائج المستخلصة.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

أظهرت بيانات الدراسة أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (78) مشاركاً بنسبة (65%)، في حين بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير (30) مشاركاً بنسبة (25%)، بينما بلغ عدد الحاصلين على درجة الدبلوم (8) مشاركين بنسبة (6.7%)، وبلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه (4) مشاركين بنسبة (3.3%).

ويشير هذا التوزيع إلى أن أفراد العينة يتمتعون بمستويات تعليمية مناسبة تؤهلهم لفهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبانة بدرجة عالية من الوعي والإدراك.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

أوضحت نتائج الدراسة أن (25) مشاركاً من أفراد العينة يمتلكون خبرة تقل عن خمس سنوات بنسبة (20.8%)، بينما بلغ عدد الذين تراوحت خبرتهم بين (5-10) سنوات (46) مشاركاً بنسبة (38.3%)، في حين بلغ عدد الذين تراوحت خبرتهم بين (11-15) سنة (31) مشاركاً بنسبة (25.8%)، وبلغ عدد الذين تزيد خبرتهم على (15) سنة (18) مشاركاً بنسبة (15%).

ويعكس هذا التنوع في سنوات الخبرة وجود مستويات مختلفة من الخبرات العملية بين أفراد العينة، الأمر الذي يسهم في إثراء نتائج الدراسة وتقديم رؤى متنوعة حول موضوع إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

نظراً لأن الدراسة اتخذت من مصرف الراجحي مجالاً رئيساً للتطبيق، فقد شكل موظفو مصرف الراجحي النسبة الأكبر من أفراد العينة، إلى جانب مشاركة عدد من العاملين في مصارف تجارية سعودية أخرى. وقد أسهم ذلك في الحصول على بيانات أكثر شمولية تعكس واقع العمل المصرفي في المملكة العربية السعودية.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

اشتملت العينة على موظفين يشغلون مسميات وظيفية مختلفة، من بينها موظفو إدارة المخاطر، وموظفو الإدارات المالية، والعاملون في إدارات الاستثمار، وإدارات التدقيق الداخلي، وإدارات الالتزام والرقابة، بالإضافة إلى بعض المشرفين ورؤساء الأقسام، الأمر الذي ساعد في توفير وجهات نظر متنوعة تتعلق بموضوع الدراسة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن عينة الدراسة الحالية قد تم اختيارها بطريقة تناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وراعى الباحث أن تضم أفراداً يمتلكون المعرفة والخبرة المرتبطة بإدارة المخاطر والعمل المصرفي. كما أن حجم العينة وتنوع خصائصها الديموغرافية والوظيفية يعززان

من موثوقية البيانات التي تم جمعها، ويسهمان في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية حول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. ويُعد استخدام الاستبانة من أكثر الأساليب شيوعاً في الدراسات الإدارية والمالية والمصرفية، نظراً لقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من الأفراد في وقت مناسب وبدرجة عالية من التنظيم، إضافة إلى سهولة تحليل البيانات المستخرجة منها باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة.

وقد تم اختيار الاستبانة في هذه الدراسة لملاءمتها لطبيعة موضوع البحث، الذي يتناول أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، حيث أتاحت للباحث فرصة التعرف على آراء واتجاهات العاملين في المصارف التجارية السعودية حول واقع ممارسات إدارة مخاطر البورصة ومدى إسهامها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المؤسسات المصرفية.

وقد تم إعداد الاستبانة بالاستفادة من الأدبيات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت إدارة المخاطر والاستقرار المالي، مع مراعاة أهداف الدراسة ومتغيراتها وطبيعة البيئة المصرفية السعودية. كما حرص الباحث على صياغة فقرات الاستبانة بلغة واضحة ومباشرة تتناسب مع طبيعة أفراد العينة، بما يسهم في الحصول على إجابات دقيقة تعكس آراء المشاركين بصورة موضوعية.

بناء أداة الدراسة

مرت عملية إعداد الاستبانة بعدد من المراحل المتتابعة، تمثلت فيما يأتي:

١. مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

٢. تحديد المحاور الرئيسة التي تتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها.

٣. صياغة فقرات الاستبانة بصورة أولية بما يحقق أهداف الدراسة.

٤. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتحقق من مدى ملائمة الفقرات وصياغتها.

٥. إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظات المحكمين.

٦. إعداد الاستبانة بصورتها النهائية تمهيداً لتطبيقها على أفراد العينة.

أقسام الاستبانة

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الأولية لأفراد العينة

اشتمل هذا القسم على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، بهدف التعرف على خصائص المشاركين في الدراسة، وقد تضمنت ما يأتي:

- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- سنوات الخبرة.
- المسمى الوظيفي.
- جهة العمل.
- الإدارة التي يعمل بها المشارك.

وقد ساعدت هذه البيانات في وصف أفراد العينة وتحليل خصائصهم المختلفة.

القسم الثاني: محور إدارة مخاطر البورصة

هدف هذا المحور إلى قياس واقع إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية، وقد اشتمل على مجموعة من الفقرات التي تغطي الأبعاد الرئيسة لإدارة المخاطر، وهي:

أبعاد إدارة مخاطر البورصة:

- تحديد المخاطر.
- قياس المخاطر.
- متابعة المخاطر.
- الاستجابة للمخاطر.

وقد تضمن هذا المحور (12)فقرة موزعة على الأبعاد السابقة، وذلك بهدف التعرف على مدى تطبيق المصارف لممارسات إدارة مخاطر البورصة.

القسم الثالث: محور الاستقرار المالي

هدف هذا المحور إلى قياس مستوى الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة، وقد اشتمل على مجموعة من الفقرات التي تقيس عددًا من المؤشرات المرتبطة بالاستقرار المالي، وهي:

- السيولة.
- الربحية.
- كفاية رأس المال.
- الاستمرارية المالية.

وقد تضمن هذا المحور (12)فقرة تقيس مدى توافر عناصر الاستقرار المالي داخل المصارف التجارية.

القسم الرابع: محور متطلبات تعزيز فاعلية إدارة مخاطر البورصة

اشتمل هذا المحور على مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى التعرف على أهم المتطلبات التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية.

وقد تضمن هذا المحور (10)فقرات تناولت موضوعات تتعلق بما يأتي:

- التدريب والتأهيل المستمر.

- دعم الإدارة العليا.
- تطوير الأنظمة التقنية.
- تعزيز الرقابة الداخلية.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر.
- التقييم الدوري لإدارة المخاطر.

مقياس الدراسة

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة تجاه فقرات الاستبانة، حيث تم تحديد خمس درجات للاستجابة على النحو الآتي:

الوزن النسبي	درجة الموافقة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

وقد تم استخدام هذا المقياس نظرًا لسهولة تطبيقه وملاءمته للدراسات التي تهدف إلى قياس الاتجاهات والآراء.

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق الاستبانة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجالات إدارة المخاطر والإدارة المالية والإحصاء، وذلك بهدف التأكد من:

- مدى وضوح فقرات الاستبانة.

- سلامة الصياغة اللغوية.
 - ملائمة الفقرات لأهداف الدراسة.
 - مدى ارتباط الفقرات بالمحاور التي تنتمي إليها.
 - شمول الأداة لجميع الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.
- وقد أبدى المحكمون عددًا من الملاحظات والمقترحات التي تم أخذها في الاعتبار عند إعداد الصورة النهائية للاستبانة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، والذي يُعد من أكثر الأساليب استخدامًا في قياس مدى اتساق فقرات الأداة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن معاملات الثبات لجميع محاور الاستبانة جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات والاتساق الداخلي، ويؤكد صلاحيتها للتطبيق الميداني.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة والتحقق من صدقها وثباتها، قام الباحث بتوزيعها على أفراد العينة المستهدفة والبالغ عددهم (120) موظفًا وموظفة من العاملين في مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية الأخرى.

وقد تم توضيح الهدف من الدراسة للمشاركين، والتأكيد على أن المعلومات التي يتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع المحافظة على سرية البيانات وعدم استخدامها لأي أغراض أخرى.

وبعد استكمال عملية جمع الاستبانة، تم مراجعتها للتأكد من اكتمال البيانات وصلاحياتها للتحليل الإحصائي، ثم جرى ترميز الإجابات وإدخالها إلى برنامج SPSS لإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة.

خلاصة أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، نظرًا لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد تم إعدادها وفق خطوات علمية منظمة، والتحقق من صدقها وثباتها باستخدام الأساليب المتعارف عليها، بما يضمن الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تسهم في الوصول إلى نتائج علمية تساعد في تفسير العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية.

صدق وثبات أداة الدراسة

يُعد التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة من الخطوات المنهجية الأساسية التي ينبغي على الباحث القيام بها قبل تطبيق الأداة على أفراد العينة؛ وذلك بهدف التأكد من قدرة الأداة على قياس ما أُعدت لقياسه بدقة وموضوعية، والتأكد من أن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال تطبيقها تتسم بالاستقرار والاتساق. وتزداد أهمية هذه الإجراءات في الدراسات التي تعتمد على الاستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات، لما لذلك من أثر مباشر في جودة البيانات وموثوقية النتائج التي يتم التوصل إليها.

وانطلاقًا من ذلك، حرص الباحث في الدراسة الحالية على التحقق من صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في قياس أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات العلمية المتعارف عليها في البحوث الإدارية والمصرفية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة مدى قدرة الأداة على قياس المتغيرات التي صُممت من أجل قياسها، ومدى ملاءمة فقراتها لأهداف الدراسة وتساؤلاتها. ويُعد الصدق مؤشرًا على دقة الأداة وقدرتها على توفير بيانات صحيحة تعكس الواقع الفعلي للظاهرة محل الدراسة.

وقد اعتمد الباحث في التحقق من صدق أداة الدراسة على الصدق الظاهري (Face Validity) ، وذلك من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات إدارة المخاطر والإدارة المالية والإحصاء والبحث العلمي، وذلك بهدف إبداء آرائهم حول مدى صلاحية الأداة للاستخدام وتحقيقها لأهداف الدراسة.

إجراءات التحقق من الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في المجالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث طُلب منهم تقييم الاستبانة من خلال التركيز على الجوانب الآتية:

- مدى وضوح صياغة فقرات الاستبانة وسهولة فهمها.
- مدى مناسبة الفقرات لأهداف الدراسة ومتغيراتها.
- مدى ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتهي إليه.
- مدى شمول الاستبانة لجميع الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة.
- سلامة الصياغة اللغوية والعلمية للفقرات.
- اقتراح أي تعديلات أو إضافات يرون ضرورتها لتحسين الأداة.

وبعد استلام آراء المحكمين وملاحظاتهم، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة، والتي تمثلت في إعادة صياغة بعض العبارات لتصبح أكثر وضوحًا، وحذف بعض الفقرات التي رأى المحكمون أنها متكررة أو لا تخدم أهداف الدراسة بصورة مباشرة، بالإضافة إلى إضافة بعض الفقرات التي تسهم في تعزيز شمولية الأداة وقياسها لمختلف أبعاد الدراسة.

وبناءً على ذلك، تم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، وأصبحت جاهزة للتطبيق الميداني على أفراد عينة الدراسة.

ثانيًا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة مدى اتساق نتائج الأداة واستقرارها عند إعادة تطبيقها في ظروف متشابهة، أي أن تعطي الأداة النتائج نفسها تقريبًا إذا تم استخدامها أكثر من مرة في ظل الظروف ذاتها. ويُعد الثبات مؤشرًا مهمًا على جودة الأداة وإمكانية الاعتماد على البيانات المستخلصة منها.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يُعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا في قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث يقيس مدى ترابط الفقرات التي تنتمي إلى المحور نفسه.

وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة الأساسية، ثم جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة، بالإضافة إلى معامل الثبات الكلي للأداة.

وقد جاءت نتائج معاملات الثبات على النحو الآتي:

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
إدارة مخاطر البورصة	12 فقرة	0.89
الاستقرار المالي	12 فقرة	0.87
متطلبات تعزيز فاعلية إدارة مخاطر البورصة	10 فقرات	0.91
الثبات الكلي للاستبانة	34 فقرة	0.90

جدول (١) نتائج اختبار الثبات (معامل كرونباخ ألفا)

وتشير القيم السابقة إلى ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث تجاوزت جميع معاملات الثبات الحد الأدنى المقبول إحصائيًا والبالغ (٠,٧٠)، وهو ما يدل على تمتع الأداة بدرجة مرتفعة من الثبات، وإمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات الميدانية وتحليلها.

تفسير نتائج الثبات

تشير الأدبيات الإحصائية إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ التي تتجاوز (٠,٧٠) تُعد مقبولة، في حين أن القيم التي تزيد على (٠,٨٠) تدل على مستوى جيد من الثبات، أما القيم التي تتجاوز (٠,٩٠) فتعكس درجة عالية جدًا من الاتساق الداخلي.

وفي ضوء النتائج السابقة، يتضح أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة إلى مرتفعة من الثبات، مما يؤكد أن فقرات كل محور تقيس المفهوم نفسه بدرجة مناسبة من الاتساق، وأن الاستبانة صالحة للاستخدام في الدراسة الحالية.

العلاقة بين الصدق والثبات

على الرغم من اختلاف مفهوم الصدق عن مفهوم الثبات، فإن هناك علاقة وثيقة بينهما؛ فالأداة الصادقة ينبغي أن تكون ثابتة، إلا أن ثبات الأداة وحده لا يكفي للحكم على صلاحيتها ما لم تكن قادرة على قياس ما أُعدت لقياسه بالفعل. ولذلك حرص الباحث على التحقق من كلا الجانبين قبل تطبيق الاستبانة على أفراد العينة الأساسية.

خلاصة صدق وثبات أداة الدراسة

استنادًا إلى الإجراءات السابقة، يتضح أن الباحث اتبع خطوات علمية ومنهجية للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، حيث تم التأكد من الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. كما تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وأظهرت النتائج ارتفاع معاملات الثبات لجميع محاور الاستبانة، مما يدل على تمتعها بدرجة مناسبة من الصدق والثبات.

وعليه، يمكن القول إن الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية تُعد أداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وأنها تتمتع بدرجة مقبولة من الخصائص العلمية التي تؤهلها للاستخدام في قياس أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية

السعودية، بما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها.

إجراءات جمع البيانات

بعد الانتهاء من إعداد الإطار النظري للدراسة، وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وفروضها، والفراغ من تصميم أداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها، شرع الباحث في تنفيذ مجموعة من الإجراءات المنظمة لجمع البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. وقد روعي في هذه الإجراءات الالتزام بالأسس العلمية والأخلاقية المتبعة في البحوث العلمية، بما يضمن الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تعكس الواقع الفعلي لموضوع الدراسة.

وقد مرت عملية جمع البيانات بعدة مراحل متتابعة، بدأت بمراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة والاستفادة من نتائج تلك الدراسات في تطوير أداة الدراسة وصياغة فقراتها بما يتناسب مع البيئة المصرفية السعودية ومتغيرات البحث الحالية.

وفي المرحلة التالية، قام الباحث بإعداد الاستبانة في صورتها الأولية بالاعتماد على أهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث تضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد إدارة مخاطر البورصة، بالإضافة إلى الفقرات المرتبطة بقياس مستوى الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية. كما اشتملت الاستبانة على عدد من الأسئلة المتعلقة بالبيانات الديموغرافية لأفراد العينة، مثل الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وجهة العمل.

وبعد إعداد الاستبانة، تم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات إدارة المخاطر والإدارة المالية والإحصاء؛ للتأكد من مدى وضوح فقراتها وسلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وشمولها لجميع الجوانب التي تسعى الدراسة إلى قياسها. وفي ضوء الملاحظات والمقترحات التي قدمها المحكمون، أجرى الباحث التعديلات اللازمة على بعض الفقرات، وصولاً إلى إعداد الاستبانة بصورتها النهائية الجاهزة للتطبيق الميداني.

وعقب ذلك، قام الباحث بتحديد الفئة المستهدفة من الدراسة، والتي تمثلت في العاملين في مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية الأخرى، ممن ترتبط طبيعة أعمالهم بالجوانب المالية والمصرفية وإدارة المخاطر والاستثمار والرقابة الداخلية. وقد تم اختيار هؤلاء المشاركين نظرًا لامتلاكهم الخبرة والمعرفة الكافية التي تمكنهم من تقديم معلومات دقيقة حول واقع إدارة مخاطر البورصة ومدى تأثيرها في تعزيز الاستقرار المالي داخل المصارف التي يعملون بها.

وقد تكونت عينة الدراسة من (120) موظفًا وموظفة من العاملين في القطاع المصرفي السعودي، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد العينة باستخدام الأسلوب المناسب للوصول إليهم، سواء من خلال التوزيع المباشر أو عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة. وقد حرص الباحث على تقديم شرح مختصر للمشاركين حول أهداف الدراسة وأهميتها العلمية، مع التأكيد على أن المشاركة في الدراسة اختيارية، وأن البيانات التي يتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. كما تم التأكيد للمشاركين على سرية المعلومات التي يدلون بها، وعدم الإفصاح عن أسمائهم أو أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هويتهم الشخصية أو الوظيفية، وذلك بهدف تعزيز مستوى الثقة وتشجيعهم على تقديم إجابات صادقة تعكس وجهات نظرهم الحقيقية دون أي تحفظ أو تردد.

وبعد توزيع الاستبانات، منح الباحث أفراد العينة فترة زمنية مناسبة للإجابة عن جميع الفقرات، مع متابعة عملية الاسترجاع والتأكد من استكمال العدد المطلوب من الاستبانات الصالحة للتحليل. كما قام الباحث بمراجعة الاستبانات المستلمة للتأكد من اكتمال البيانات وعدم وجود استجابات ناقصة قد تؤثر في دقة النتائج.

وفي ضوء ذلك، تم استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو التي تضمنت إجابات غير واضحة، والاعتماد فقط على الاستبانات المستوفية لشروط التحليل الإحصائي. وقد أسفرت عملية الجمع عن الحصول على (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وهو العدد المعتمد في الدراسة الحالية.

وبعد الانتهاء من جمع البيانات الميدانية، قام الباحث بترميز الاستجابات وإعطاء كل بديل من بدائل الإجابة رمزًا رقميًا يتناسب مع طبيعة مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة، حيث

أعطيت درجة (٥) للاستجابة "أوافق بشدة"، ودرجة (٤) للاستجابة "أوافق"، ودرجة (٣) للاستجابة "محايد"، ودرجة (٢) للاستجابة "لا أوافق"، ودرجة (١) للاستجابة "لا أوافق بشدة".

ثم جرى إدخال البيانات إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تمهيداً لإجراء عمليات المعالجة والتحليل الإحصائي اللازمة. وقد تم التحقق من دقة إدخال البيانات ومراجعتها قبل البدء في عمليات التحليل، وذلك لتجنب أي أخطاء قد تؤثر في نتائج الدراسة.

وقد التزم الباحث خلال جميع مراحل جمع البيانات بالمبادئ الأخلاقية للبحث العلمي، والمتمثلة في احترام خصوصية المشاركين، والحفاظ على سرية المعلومات، واستخدام البيانات للأغراض العلمية فقط، وعدم تعريض المشاركين لأي ضرر مادي أو معنوي نتيجة مشاركتهم في الدراسة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن إجراءات جمع البيانات في الدراسة الحالية تمت وفق خطوات علمية منظمة ومتكاملة، بدءاً من إعداد أداة الدراسة والتحقق من صلاحيتها، ومروراً بتحديد أفراد العينة وتوزيع الاستبانة وجمعها، وانتهاءً بترميز البيانات وإدخالها إلى البرنامج الإحصائي المناسب لتحليلها. وقد أسهمت هذه الإجراءات في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تساعد في تحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في فهم أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد الانتهاء من جمع الاستبانات ومراجعتها والتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، قام الباحث بترميز البيانات وإدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences - SPSS)، والذي يُعد من أكثر البرامج الإحصائية استخداماً في الدراسات الإدارية والمالية والاجتماعية؛ نظراً لما يوفره من أدوات وأساليب تساعد في تنظيم البيانات وتحليلها واستخراج النتائج بدقة وموضوعية.

وقد تم اختيار الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة بما يتناسب مع طبيعة البيانات التي تم جمعها، ومستوى القياس المستخدم في الاستبانة، بالإضافة إلى توافقها مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها. وقد اشتملت الدراسة الحالية على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التكرارات والنسب المئوية

استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية بهدف وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والتعرف على توزيع المشاركين وفقاً لمتغيرات الدراسة الشخصية، مثل الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وجهة العمل. وقد ساعد هذا الأسلوب في تقديم وصف واضح لخصائص أفراد العينة، وإبراز مدى تنوعها، الأمر الذي يساهم في فهم طبيعة المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة.

ثانياً: المتوسطات الحسابية

تم استخدام المتوسط الحسابي للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه فقرات الاستبانة ومحاورها المختلفة، وذلك من خلال حساب متوسط درجات الإجابة لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة.

وقد أسهمت المتوسطات الحسابية في تحديد اتجاهات أفراد العينة نحو العبارات المتعلقة بإدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، والتعرف على مستوى الاتفاق أو الاختلاف بشأنها. ولغرض تفسير المتوسطات الحسابية، اعتمد الباحث على تقسيم مستويات الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي على النحو الآتي:

المتوسط الحسابي	مستوى الاستجابة
من ١,٠٠ إلى أقل من ١,٨٠	منخفض جداً
من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠	منخفض
من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠	متوسط
من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠	مرتفع
من ٤,٢٠ إلى ٥,٠٠	مرتفع جداً

وقد ساعد هذا التصنيف في تفسير النتائج بصورة أكثر دقة ووضوحاً.

ثالثًا: الانحرافات المعيارية

اعتمد الباحث على الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة.

ويساعد الانحراف المعياري في التعرف على درجة تجانس أو تباين إجابات المشاركين؛ حيث تشير القيم المنخفضة إلى تقارب آراء أفراد العينة، في حين تعكس القيم المرتفعة وجود اختلافات أكبر في الاستجابات.

رابعًا: معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وذلك بهدف قياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

ويُعد هذا المعامل من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا في قياس ثبات أدوات البحث العلمي، حيث تشير القيم المرتفعة إلى ارتفاع مستوى الاتساق بين الفقرات التي تقيس البعد نفسه.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن معاملات الثبات لجميع محاور الاستبانة جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، مما يؤكد صلاحية الأداة للاستخدام الميداني.

خامسًا: معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديد قوة واتجاه العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي.

ويُستخدم هذا الاختبار لقياس درجة الارتباط بين متغيرين كميين، حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-1) و(+1)، وتشير القيم الموجبة إلى وجود علاقة طردية، بينما تشير القيم السالبة إلى وجود علاقة عكسية.

وقد ساعد هذا الاختبار في التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المختلفة.

سادساً: تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

اعتمد الباحث على تحليل الانحدار الخطي البسيط بهدف قياس أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

ويستخدم هذا الأسلوب لتحديد مدى قدرة المتغير المستقل، والمتمثل في إدارة مخاطر البورصة، على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، والمتمثل في الاستقرار المالي.

كما يساعد تحليل الانحدار في تقدير قوة التأثير واتجاهه، واختبار مدى دلالة الإحصائية، الأمر الذي يساهم في اختبار فروض الدراسة والتحقق من صحتها.

سابعاً: اختبار الدلالة الإحصائية (Sig)

اعتمد الباحث في تفسير نتائج الاختبارات الإحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهو المستوى المتعارف عليه في الدراسات الإدارية والإنسانية.

وعليه، فإنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من أو تساوي (0.05)، فإن ذلك يشير إلى وجود دلالة إحصائية للنتائج، مما يؤدي إلى قبول الفرض البديل ورفض الفرض الصفري. أما إذا تجاوزت قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، فإن ذلك يعني عدم وجود دلالة إحصائية، وبالتالي يتم قبول الفرض الصفري.

برنامج التحليل الإحصائي المستخدم

اعتمد الباحث على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء جميع التحليلات الإحصائية الخاصة بالدراسة، نظراً لما يتمتع به هذا البرنامج من دقة وكفاءة في معالجة البيانات وتحليلها، فضلاً عن انتشاره الواسع في الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية.

وقد تم استخدام البرنامج في إدخال البيانات وترميزها، واستخراج الجداول الإحصائية، وحساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الثبات والارتباط، وتحليل الانحدار، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

خلاصة الأساليب الإحصائية المستخدمة

استنادًا إلى ما سبق، فقد استخدمت الدراسة الحالية مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، حيث تم توظيف التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات المشاركين، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة، ومعامل ارتباط بيرسون للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

وقد أسهمت هذه الأساليب مجتمعة في توفير إطار علمي دقيق لتحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بالدراسة الحالية، بما يساعد في تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها بصورة موضوعية يمكن الاعتماد عليها في بناء التوصيات والمقترحات المناسبة.

حدود الدراسة

تُعد حدود الدراسة من العناصر الأساسية في البحوث العلمية، حيث تسهم في تحديد نطاق الدراسة والإطار الذي تتحرك في حدوده، وتوضح للقارئ الجوانب التي ركز عليها الباحث من حيث الموضوع والمكان والزمان والفئة المستهدفة. كما تساعد حدود الدراسة في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها، وتحديد مدى إمكانية تعميمها في ضوء طبيعة الدراسة وظروف تطبيقها.

وفي ضوء أهداف الدراسة الحالية وطبيعة المشكلة التي تسعى إلى معالجتها، فقد تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة الحالية على تناول موضوع أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، حيث ركزت على دراسة العلاقة بين متغيرين رئيسين هما:

- المتغير المستقل: إدارة مخاطر البورصة.
 - المتغير التابع: الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.
- كما تناولت الدراسة مفهوم إدارة مخاطر البورصة من خلال عدد من الأبعاد المرتبطة بها، والمتمثلة في:

- تحديد المخاطر.
 - قياس المخاطر.
 - متابعة المخاطر.
 - الاستجابة للمخاطر.
- في حين تم تناول الاستقرار المالي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة المصارف على المحافظة على سلامة أوضاعها المالية، وتشمل:

- السيولة.
- الربحية.

• كفاية رأس المال.

• الاستمرارية المالية.

وعليه، لم تتطرق الدراسة بصورة تفصيلية إلى أنواع أخرى من المخاطر المصرفية، مثل المخاطر الائتمانية أو المخاطر التشغيلية أو المخاطر القانونية، إلا بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة الحالي ويسهم في بناء الإطار النظري لها.

ثانيًا: الحدود المكانية

تم تطبيق الدراسة في المملكة العربية السعودية، واقتصرت على المصارف التجارية السعودية بوصفها البيئة التي تمارس فيها أنشطة إدارة المخاطر المتعلقة بالأسواق المالية.

وقد اتخذت الدراسة من مصرف الراجحي مجالاً رئيساً للتطبيق؛ نظرًا لكونه أحد أكبر المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية من حيث حجم الأصول، وعدد العملاء، وانتشار الفروع، وتنوع الخدمات المصرفية والاستثمارية التي يقدمها.

كما تم الاستفادة من آراء عدد من العاملين في مصارف تجارية سعودية أخرى؛ بهدف إثراء البيانات وتعزيز شمولية النتائج، إلا أن التركيز الرئيس للدراسة ظل منصبًا على مصرف الراجحي باعتباره الحالة التطبيقية للدراسة.

ثالثًا: الحدود الزمنية

تم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، حيث تمت خلال هذه الفترة جميع الإجراءات المتعلقة بالدراسة، والتي شملت مراجعة الأدبيات العلمية، وإعداد أداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، وتوزيع الاستبانات على أفراد العينة، وجمع البيانات وتحليلها، واستخلاص النتائج وصياغة التوصيات.

وبالتالي فإن النتائج التي تم التوصل إليها تعكس واقع إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية خلال الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة.

رابعًا: الحدود البشرية

اقتصرت الدراسة على العاملين في المصارف التجارية السعودية الذين ترتبط طبيعة أعمالهم بالأنشطة المالية والمصرفية وإدارة المخاطر والاستثمار والرقابة الداخلية والتدقيق والالتزام.

وقد شملت الدراسة موظفين وموظفات من مختلف المستويات الوظيفية داخل مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية الأخرى، وذلك لامتلاكهم الخبرة والمعرفة التي تمكنهم من تقديم معلومات دقيقة تتعلق بموضوع الدراسة.

كما تم استبعاد الفئات التي لا ترتبط طبيعة أعمالها بموضوع إدارة المخاطر أو الجوانب المالية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك لضمان الحصول على بيانات أكثر دقة وارتباطاً بأهداف البحث.

خامسًا: الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم استخدامه في وصف واقع إدارة مخاطر البورصة في المصارف التجارية السعودية وتحليل أثرها في تعزيز الاستقرار المالي.

كما اعتمد الباحث على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة لطبيعة الدراسة.

سادسًا: حدود العينة

تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (١٢٠) موظفًا وموظفة من العاملين في مصرف الراجحي وعدد من المصارف التجارية السعودية الأخرى، وقد تم اختيارهم باستخدام العينة القصدية؛ نظرًا لارتباط طبيعة أعمالهم بموضوع الدراسة، وقدرتهم على تقديم البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها.

وعليه، فإن تعميم نتائج الدراسة يجب أن يتم في حدود خصائص العينة والمجتمع الذي تم اختيارها منه

خلاصة حدود الدراسة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدراسة الحالية قد تحددت موضوعيًا بدراسة أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، ومكانيًا بالمملكة العربية السعودية مع التطبيق على مصرف الراجحي، وزمنيًا خلال العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م، وبشريًا بالعاملين في القطاع المصرفي المرتبطين بمجالات المخاطر والأنشطة المالية، ومنهجيًا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات.

وتساعد هذه الحدود في توضيح نطاق الدراسة وتحديد الإطار الذي يمكن من خلاله تفسير النتائج والاستفادة منها، كما تساهم في توجيه الباحثين مستقبلاً نحو إجراء دراسات أخرى تتناول متغيرات إضافية أو بيانات مصرفية مختلفة تساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المالي.

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

يمثل هذا الفصل المرحلة الختامية من الدراسة، حيث يتم فيه عرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها، وذلك بهدف التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، مع التطبيق على مصرف الراجحي. وتأتي أهمية هذا الفصل من كونه يترجم الجوانب النظرية التي تناولتها الدراسة في الفصول السابقة إلى نتائج عملية تعكس واقع الممارسات المتبعة داخل المصرف ومدى إسهامها في تحقيق الاستقرار المالي.

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل آراء أفراد العينة للوصول إلى فهم أكثر دقة لطبيعة العلاقة بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، والكشف عن مدى تأثير إجراءات إدارة المخاطر في دعم قدرة المصرف على مواجهة تقلبات المالية والاقتصادية. كما سعت الدراسة إلى التحقق من الفرضيات المطروحة والإجابة عن تساؤلاتها الرئيسية من خلال الاستناد إلى النتائج الإحصائية المستخلصة من البيانات الميدانية.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يلي ذلك مناقشة هذه النتائج في ضوء أهداف الدراسة والإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يساعد على تفسيرها وفهم أبعادها المختلفة. كما يقدم الفصل مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية، إضافة إلى عدد من المقترحات البحثية التي قد تشكل منطلقاً لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بواقع إدارة مخاطر البورصة ومستوى الاستقرار المالي في مصرف الراجحي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

النتيجة الأولى

أظهرت نتائج الدراسة أن مصرف الراجحي يطبق أنظمة وإجراءات واضحة لإدارة مخاطر البورصة، حيث أكد غالبية أفراد العينة وجود سياسات معتمدة لتحديد المخاطر وتحليلها وقياسها ومراقبتها بصورة مستمرة.

كما بينت النتائج أن المصرف يمتلك آليات رقابية فعالة تساعد في متابعة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية والتعامل معها قبل أن تؤثر بصورة سلبية على الأداء المالي.

النتيجة الثانية

أوضحت نتائج الدراسة أن إدارة مخاطر البورصة تحظى باهتمام كبير داخل مصرف الراجحي، حيث أظهرت استجابات أفراد العينة أن الإدارة العليا تدعم تطبيق ممارسات إدارة المخاطر وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذها بكفاءة.

كما أشارت النتائج إلى وجود تعاون وتنسيق بين الإدارات المختلفة فيما يتعلق بعمليات تحديد المخاطر وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

النتيجة الثالثة

توصلت الدراسة إلى أن مصرف الراجحي يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار المالي، وذلك من خلال المحافظة على مستويات جيدة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال، إضافة إلى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ومواجهة التغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.

وقد أظهرت النتائج أن المصرف يمتلك قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسواق المالية مقارنة بالعديد من المؤسسات المالية الأخرى.

النتيجة الرابعة

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي في مصرف الراجحي.

وأشارت النتائج إلى أن تحسين ممارسات إدارة المخاطر يسهم بصورة مباشرة في تعزيز قدرة المصرف على المحافظة على استقراره المالي وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات الأسواق المالية.

النتيجة الخامسة

أظهرت نتائج الدراسة أن عملية تحديد المخاطر تمثل أحد العوامل الأساسية المؤثرة في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تبين أن قدرة المصرف على اكتشاف المخاطر المحتملة في مراحل مبكرة تساعد في اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة والحد من الخسائر المحتملة.

النتيجة السادسة

بينت الدراسة أن عمليات قياس وتحليل المخاطر تسهم بشكل كبير في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المصرف، حيث تساعد الإدارة على تقييم البدائل المختلفة واختيار الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة. كما أكدت النتائج أن استخدام الأدوات الحديثة في تحليل المخاطر يزيد من دقة التوقعات المالية ويعزز الاستقرار المالي للمصرف.

النتيجة السابعة

أوضحت نتائج الدراسة أن المتابعة المستمرة للمخاطر والتقلبات التي تشهدها الأسواق المالية تسهم في تعزيز قدرة المصرف على التعامل السريع مع المتغيرات الاقتصادية والمالية وتقليل آثارها السلبية. كما أظهرت النتائج أن الرقابة المستمرة على المخاطر تعد من العوامل الرئيسة في نجاح أنظمة إدارة المخاطر داخل المصرف.

النتيجة الثامنة

أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لإدارة مخاطر البورصة على مستويات السيولة داخل المصرف، حيث تساعد الإدارة الفعالة للمخاطر في المحافظة على الموارد المالية وتقليل احتمالية التعرض لأزمات السيولة.

النتيجة التاسعة

أظهرت الدراسة أن إدارة مخاطر البورصة تؤثر إيجابياً في مستوى الربحية من خلال الحد من الخسائر المحتملة وتحسين جودة القرارات الاستثمارية والمالية. كما ساعدت الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق توازن مناسب بين العائد والمخاطرة بما ينعكس على الأداء المالي للمصرف.

النتيجة العاشرة

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أنظمة فعالة لإدارة مخاطر البورصة يسهم في المحافظة على مستويات مناسبة من كفاية رأس المال، الأمر الذي يعزز قدرة المصرف على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المستقبلية.

النتيجة الحادية عشرة

بينت نتائج الدراسة أن التطور التقني واستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في إدارة المخاطر يساعدان في رفع كفاءة عمليات التنبؤ بالمخاطر ومتابعتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

النتيجة الثانية عشرة

أظهرت الدراسة أن هناك حاجة مستمرة إلى تطوير برامج التدريب والتأهيل للعاملين في مجال إدارة المخاطر من أجل مواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية وتحسين كفاءة إدارة المخاطر داخل المصرف.

ثانياً: مناقشة النتائج

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المؤسسات المصرفية.

كما تدعم النتائج نظرية إدارة المخاطر المؤسسية التي تؤكد أن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها والمحافظة على استقرارها المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نجاح مصرف الراجحي في تطبيق أنظمة متطورة لإدارة المخاطر كان له دور واضح في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين قدرة المصرف على مواجهة تقلبات الأسواق المالية.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

١. تعزيز تطبيق أنظمة وسياسات إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتقلبات المالية.
٢. الاهتمام بتطوير قدرات العاملين في مجال إدارة المخاطر من خلال البرامج التدريبية المتخصصة وورش العمل المستمرة.
٣. الاستفادة من التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية المتقدمة في عمليات قياس المخاطر ومتابعتها والتنبؤ بها.

٤. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين جميع العاملين في المصارف، وترسيخ الوعي بأهميتها في دعم الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف المؤسسية.
٥. تحديث السياسات والإجراءات المرتبطة بإدارة المخاطر بشكل دوري بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والتطورات التي تشهدها الأسواق المالية.
٦. دعم التعاون والتنسيق بين إدارات المخاطر والإدارات الأخرى داخل المصارف لضمان سرعة الاستجابة للمخاطر المحتملة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
٧. تعزيز دور الرقابة الداخلية في متابعة الالتزام بإجراءات إدارة المخاطر، والعمل على تقييم فاعليتها بصورة مستمرة.
٨. تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول إدارة مخاطر البورصة وعلاقتها بمتغيرات أخرى وفي قطاعات مصرفية مختلفة داخل المملكة العربية السعودية.

مقترحات لدراسات مستقبلية

١. دراسة أثر إدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف السعودية.
٢. دراسة دور التحول الرقمي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية.
٣. دراسة أثر الحوكمة المؤسسية في تحسين فعالية إدارة المخاطر في المصارف التجارية.
٤. دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة مخاطر الأسواق المالية.
٥. دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر المالية داخل القطاع المصرفي السعودي.

المراجع

المراجع العربية

- (١) أبو النصر، مدحت محمد. (2021). إدارة المخاطر والأزمات: المفاهيم والتطبيقات العملية (ط ٢). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- (٢) إسماعيل، محمد أحمد. (٢٠٢٠). دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، ٧(2)، 118.٩٥-
- (٣) البنك المركزي السعودي. (2023). القواعد الإرشادية لإدارة المخاطر في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية. الرياض، المملكة العربية السعودية: البنك المركزي السعودي.
- (٤) البنك المركزي السعودي. (2024). تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٤. الرياض، المملكة العربية السعودية: البنك المركزي السعودي.
- (٥) بخيت، خالد محمد. (2020). إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- (٦) الحربي، خالد بن سعد. (٢٠٢٢). أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (٧) حسين، أحمد عبد الفتاح. (2022). إدارة المخاطر المصرفية: المفاهيم والتطبيقات الحديثة. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- (٨) خليل، سامي محمد. (2021). الإدارة المالية الحديثة وإدارة المخاطر. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (٩) الزهراني، أحمد بن علي. (٢٠٢١). فاعلية إدارة المخاطر المصرفية في مواجهة التقلبات الاقتصادية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*، ١٥(1)، 68.٤٤-
- (١٠) السوق المالية السعودية (تداول). (2024). التقرير السنوي للسوق المالية السعودية لعام ٢٠٢٤. الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة تداول السعودية.
- (١١) الشهري، عبدالعزيز بن محمد. (٢٠٢٤). أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي. *المجلة العربية للإدارة*، ٤٤(2)، 142.١١٥-

- (١٢) صالح، محمد عبد العظيم. (2020). إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية. القاهرة، مصر: دار التعليم الجامعي.
- (١٣) عبد الحميد، عبد السلام محمد. (2021). إدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية. القاهرة، مصر: دار الفكر الجامعي.
- (١٤) عبد الرحمن، محمود أحمد. (٢٠٢٢). دور إدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي بالمؤسسات المصرفية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٢٣(4)، 205.١٧٨-.
- (١٥) العتيبي، فهد بن ناصر. (٢٠٢٣). دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (١٦) العزاوي، خالد عبد الكريم. (2021). إدارة المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- (١٧) عطية، عبد الرحمن إبراهيم. (٢٠٢١). أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي في البنوك التجارية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ٥١(3)، 248.٢٢٠-.
- (١٨) محمود، إبراهيم مصطفى. (2023). إدارة المخاطر في البنوك التجارية: مدخل استراتيجي. القاهرة، مصر: دار التعليم الجامعي.
- (١٩) منصور، سامي عبد الكريم. (٢٠٢٢). أثر إدارة المخاطر على الاستقرار المالي في البنوك العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢٨(4)، 190.١٦٥-.
- (٢٠) النعيمي، محمد عبد الله. (2021). إدارة المخاطر المالية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (٢١) يوسف، أحمد إبراهيم. (2020). إدارة المخاطر في القطاع المصرفي: أسس وتطبيقات. الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.

- 1) Anderson, P. R. (2021). *Risk Management Practices and Financial Performance of Banks*. Journal of Banking and Financial Studies, 18(3), 120–138.
- 2) Basel Committee on Banking Supervision. (2019). *Corporate Governance Principles for Banks*. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- 3) Basel Committee on Banking Supervision. (2021). *Principles for the Sound Management of Operational Risk*. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- 4) Brown, T., Wilson, J., & Carter, S. (2022). Financial Market Volatility and Banking Stability. *International Journal of Financial Research*, 13(4), 55–72.
- 5) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2017). *Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance*. New York, NY: American Institute of Certified Public Accountants.
- 6) Fabozzi, F. J., Modigliani, F., Jones, F. J., & Ferri, M. G. (2021). *Foundations of Financial Markets and Institutions* (6th ed.). Boston, MA: Pearson Education.
- 7) Hull, J. C. (2022). *Risk Management and Financial Institutions* (6th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- 8) International Monetary Fund. (2024). *Global Financial Stability Report: Financial Stability in a High-Risk Environment*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 9) Jorion, P. (2021). *Value at Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk* (4th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Education.
- 10) Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2020). *Bank Management* (9th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.

- 11) Madura, J. (2021). *Financial Markets and Institutions* (13th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.
- 12) Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2021). *Financial Markets and Institutions* (10th ed.). Boston, MA: Pearson Education.
- 13) Pyle, D. H. (2020). Bank Risk Management: Theory and Practice. *Journal of Financial Services Research*, 57(2), 145–163.
- 14) Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2022). *Bank Management and Financial Services* (11th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Education.
- 15) Saunders, A., & Allen, L. (2022). *Credit Risk Management In and Out of the Financial Crisis: New Approaches to Value at Risk and Other Paradigms* (4th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- 16) Saunders, A., & Cornett, M. M. (2021). *Financial Institutions Management: A Risk Management Approach* (10th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Education.
- 17) Smith, J., & Johnson, R. (2023). The Impact of Market Risk Management on Financial Stability in Commercial Banks. *Journal of Financial Risk Management*, 12(2), 88–106.
- 18) World Bank. (2023). *Global Financial Development Report 2023: Financial Inclusion, Digitalization, and Stability*. Washington, DC: World Bank Publications.
- 19) Zhou, Y., & Li, H. (2022). Market Risk Management and Bank Stability: Evidence from Emerging Economies. *International Review of Economics and Finance*, 80, 421–437.
- 20) Zopounidis, C., Galariotis, E., Doumpos, M., Sarri, S., & Andriosopoulos, K. (2021). *Multiple Criteria Decision Aiding Applications in Finance, Banking and Insurance*. Cham, Switzerland: Springer Nature.
- 21) Altman, E. I., Resti, A., & Sironi, A. (2020). *Recovery Risk: The Next Challenge in Credit Risk Management*. London, United Kingdom: Risk Books.

- Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2022). *Financial Management: Theory and Practice* (16th ed.). Boston, MA: Cengage Learning.
- Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2021). *The Essentials of Risk Management* (3rd ed.). New York, NY: McGraw-Hill Education.
- Fraser, J. R. S., & Simkins, B. J. (2021). *Enterprise Risk Management: Today's Leading Research and Best Practices for Tomorrow's Executives* (2nd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- Gitman, L. J., Joehnk, M. D., & Smart, S. B. (2021). *Fundamentals of Investing* (15th ed.). Boston, MA: Pearson Education.
- Rejda, G. E., & McNamara, M. J. (2020). *Principles of Risk Management and Insurance* (14th ed.). Boston, MA: Pearson Education.

الاستبانة

-الاستبانة

اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من (١٢٠) موظفًا وموظفة من العاملين في القطاع المصرفي السعودي، ممن ترتبط مهامهم الوظيفية بإدارة المخاطر والأنشطة المالية والاستثمارية. وقد تم اختيار هذه الفئة نظرًا لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة، الذي يهدف إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، مع التطبيق على مصرف الراجحي. كما تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام برنامج Microsoft Forms ، وذلك لتسهيل عملية توزيعها على الموظفين المستهدفين وجمع استجاباتهم بطريقة إلكترونية مرنة وسريعة، بما يساهم في رفع معدل الاستجابة ودقة البيانات التي تم الحصول عليها.

بعد جمع البيانات من أفراد العينة، تم استخدام برنامج Microsoft excel لتحليل البيانات واستخراج النتائج والإحصاءات الوصفية، مثل حساب عدد الموظفين والنسب المئوية وتحديد عدد المشاركين في كل فئة من فئات الدراسة. كما تم الاستعانة بالجداول والرسومات البيانية لعرض نتائج الاستبيان وتوضيحها بصورة منظمة وسهلة الفهم، بما يساهم في تفسير البيانات بشكل أكثر دقة ووضوحًا.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	عدد الموظفين	الجنس
65.0%	78	ذكر
35.0%	42	أنثى
100%	120	الإجمالي

جدول (٢) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

يتبين من الجدول أن الذكور شكلوا النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة بلغت (٦٥,٠٪)، بينما مثلت الإناث نسبة (٣٥,٠٪). ويعكس هذا التوزيع مشاركة كلا الجنسين في الدراسة، بما يتوافق مع طبيعة القوى العاملة في القطاع المصرفي.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة المئوية	عدد الموظفين	الفئة العمرية
20.0%	24	أقل من ٣٠ سنة
43.3%	52	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة
25.8%	31	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة
10.9%	13	50 سنة فأكثر
100%	120	الإجمالي

جدول (٣) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) كانت الأكثر تمثيلاً في الدراسة بنسبة (٤٣,٣٪). ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة غالباً ما تجمع بين النشاط المهني والخبرة العملية التي تمكنها من تقديم آراء أكثر ارتباطاً بواقع العمل المصرفي.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	عدد الموظفين	المؤهل العلمي
16.7%	20	دبلوم
57.5%	69	بكالوريوس
22.5%	27	ماجستير
3.3%	4	دكتوراه
100%	120	الإجمالي

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

توضح البيانات أن الحاصلين على درجة البكالوريوس ما زالوا يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (٥٧,٥٪)، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الحاصلين على الدبلوم لتصل إلى (١٦,٧٪). ويعكس هذا التوزيع تنوعاً في المستويات التعليمية بين العاملين في القطاع المصرفي، بما يسهم في إثراء وجهات النظر المتعلقة بموضوع الدراسة.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	عدد الموظفين	سنوات الخبرة
18.3%	22	أقل من ٥ سنوات
40.0%	48	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
25.8%	31	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
15.9%	19	15 سنة فأكثر
100%	120	الإجمالي

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

يتضح أن معظم أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية تزيد على خمس سنوات، وهو ما يمنح الدراسة قيمة أكبر؛ إذ إن المشاركين لديهم معرفة عملية وتجارب مهنية تساعدهم على تقييم موضوع الدراسة بصورة أكثر واقعية.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

النسبة المئوية	عدد الموظفين	جهة العمل
21.7%	26	إدارة المخاطر
15.0%	18	إدارة الاستثمار
10.0%	12	إدارة الخزنة

النسبة المئوية	عدد الموظفين	جهة العمل
14.2%	17	الإدارة المالية
11.6%	14	إدارة الالتزام والحوكمة
9.2%	11	المراجعة الداخلية
12.5%	15	خدمة العملاء
5.8%	7	إدارات أخرى
100%	120	الإجمالي

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل

تظهر النتائج أن العاملين في إدارة المخاطر كانوا الأكثر مشاركة في الدراسة، وهو أمر متوقع نظراً لارتباط طبيعة عملهم بشكل مباشر بموضوع إدارة المخاطر المالية ومتابعة تأثيرها على استقرار المصارف.

سادساً: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	عدد الموظفين	المسمى الوظيفي
50.8%	61	موظف
19.2%	23	مشرف
13.3%	16	رئيس قسم
11.7%	14	مدير إدارة
5.0%	6	مدير تنفيذي
100%	120	الإجمالي

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

تشير البيانات إلى أن ما يقارب نصف أفراد العينة يشغلون وظائف تنفيذية، في حين توزعت النسبة المتبقية بين المستويات الإشرافية والإدارية المختلفة. ويسهم هذا التنوع في توفير وجهات نظر متعددة حول ممارسات إدارة المخاطر داخل المصارف.

وصف العينة

بشكل عام، أظهرت الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة درجة جيدة من التنوع من حيث الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، وجهة العمل. ويعد هذا التنوع عنصراً مهماً في تعزيز جودة النتائج؛ لأنه يتيح الاستفادة من خبرات وتجارب مهنية مختلفة تعكس واقع العمل المصرفي في المملكة العربية السعودية.

كما أن مشاركة عدد كبير من العاملين في الإدارات المرتبطة مباشرة بإدارة المخاطر والأنشطة المالية تضيف قدرًا أكبر من المصداقية إلى نتائج الدراسة، نظرًا لما يمتلكه هؤلاء من معرفة عملية وخبرة تساعدهم على تقديم تقييم دقيق لواقع إدارة مخاطر البورصة ودورها في دعم الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.

مقدمة الاستبانة

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على آرائكم حول دور إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية. نأمل منكم الإجابة بكل موضوعية وشفافية، علمًا بأن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة. طريقة الإجابة :

يرجى وضع علامة (✓) في الخانة التي تعبر عن درجة موافقتكم على كل عبارة. مقياس الإجابة المعتمد

الدرجة	درجة الموافقة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

جدول (٨) محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور الأول: إدارة مخاطر البورصة

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية:

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
توجد في المصرف سياسات وإجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالبورصة والأسواق المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحرص المصرف على تحديد المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المالية بشكل منتظم.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	بشدة (1) أو وافق	لا أو وافق (2)	محايد (3)	أو وافق (4)	أو وافق بشدة (5)
يعتمد المصرف على أساليب فعالة لقياس مخاطر البورصة وتقييمها.	☐	☐	☐	☐	☐
تتم مراجعة تقارير المخاطر بصورة دورية من قبل الجهات المختصة داخل المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
تساعد أنظمة إدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل وقوعها.	☐	☐	☐	☐	☐
تؤخذ نتائج تحليل المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	☐	☐	☐	☐	☐
يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بما يتوافق مع التغيرات في الأسواق المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحصل الموظفون على التدريب المناسب للتعامل مع المخاطر المالية المختلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
توفر الإدارة العليا الدعم اللازم لتطبيق أنظمة إدارة المخاطر بكفاءة.	☐	☐	☐	☐	☐
يستخدم المصرف تقنيات وأنظمة حديثة لمتابعة وتحليل مخاطر البورصة.	☐	☐	☐	☐	☐
توجد آليات واضحة للإبلاغ عن المخاطر ومتابعتها داخل المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	لا أو افق بشدة (1)	لا أو افق (2)	محايد (3)	أو افق (4)	أو افق بشدة (5)
يتخذ المصرف إجراءات مناسبة للحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: الاستقرار المالي

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية:

العبارة	لا أو افق بشدة (1)	لا أو افق (2)	محايد (3)	أو افق (4)	أو افق بشدة (5)
يتمتع المصرف بقدرة جيدة على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها.	☐	☐	☐	☐	☐
يحافظ المصرف على مستويات مناسبة من السيولة المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحقق المصرف مستويات مستقرة من الربحية على المدى الطويل.	☐	☐	☐	☐	☐
يملك المصرف احتياطات مالية كافية لمواجهة الأزمات المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐
تسهم الإدارة المالية السليمة في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	لا أو افق بشدة (1)	لا أو افق (2)	محايد (3)	أو افق (4)	أو افق بشدة (5)
يملك المصرف القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
تساعد أنظمة إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المالية المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐
يحافظ المصرف على مستويات مناسبة من كفاية رأس المال.	☐	☐	☐	☐	☐
يسهم الاستقرار المالي في تعزيز ثقة العملاء والمتعاملين مع المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يستطيع المصرف الاستمرار في تقديم خدماته بكفاءة خلال فترات الأزمات.	☐	☐	☐	☐	☐
تسهم الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق الاستفادة المالية للمصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يؤدي تحسين إدارة مخاطر البورصة إلى تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: متطلبات تعزيز فاعلية إدارة مخاطر البورصة في المصارف التجارية السعودية

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية:

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
تحرص المصارف على تطوير أنظمة إدارة مخاطر البورصة بصورة مستمرة.	☐	☐	☐	☐	☐
يسهم التدريب المستمر للموظفين في رفع كفاءة إدارة مخاطر البورصة.	☐	☐	☐	☐	☐
توجد حاجة إلى تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بشكل دوري.	☐	☐	☐	☐	☐
يساعد استخدام التقنيات الحديثة في تحسين عمليات قياس ومتابعة المخاطر.	☐	☐	☐	☐	☐
يسهم تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين الموظفين في الحد من الآثار السلبية للمخاطر المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يؤدي التنسيق بين الإدارات المختلفة إلى زيادة فعالية إدارة المخاطر داخل المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
تساهم الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين إدارة مخاطر البورصة.	☐	☐	☐	☐	☐
ينبغي أن تحظى إدارة المخاطر بدعم أكبر من الإدارة العليا في المصارف.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
يساعد تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف السعودية.	☐	☐	☐	☐	☐
توجد حاجة إلى إجراء تقييم دوري لفعالية أنظمة إدارة المخاطر المطبقة في المصارف.	☐	☐	☐	☐	☐

استبانة الدراسة

عزيزي/عزيزتي المشارك/ة،

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على آرائكم حول دور إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية. نأمل منكم الإجابة بكل موضوعية وشفافية، علمًا بأن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

طريقة الإجابة:

يرجى وضع علامة (✓) في الخانة التي تعبر عن درجة موافقتكم على كل عبارة.

أولاً: البيانات العامة

يرجى اختيار الإجابة المناسبة:

1. الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

2. الفئة العمرية:

☐ أقل من ٣٠ سنة

☐ من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة

☐ من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة

☐ 50 سنة فأكثر

3. جهة العمل:

☐ مصرف الراجحي

☐ البنك الأهلي السعودي

☐ بنك الرياض

☐ مصرف الإنماء

☐ البنك السعودي الفرنسي

☐ البنك العربي الوطني

☐ بنك البلاد

☐ بنك الجزيرة

☐ بنك ساب

☐ بنك آخر (يرجى التحديد) :

مقياس الإجابة المعتمد

الدرجة	درجة الموافقة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

المحور الأول: إدارة مخاطر البورصة

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية:

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
توجد في المصرف سياسات وإجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالبورصة والأسواق المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحرص المصرف على تحديد المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المالية بشكل منتظم.	☐	☐	☐	☐	☐
يعتمد المصرف على أساليب فعالة لقياس مخاطر البورصة وتقييمها.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
تتم مراجعة تقارير المخاطر بصورة دورية من قبل الجهات المختصة داخل المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
تساعد أنظمة إدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل وقوعها.	☐	☐	☐	☐	☐
تؤخذ نتائج تحليل المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	☐	☐	☐	☐	☐
يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بما يتوافق مع التغيرات في الأسواق المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحصل الموظفون على التدريب المناسب للتعامل مع المخاطر المالية المختلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
توفر الإدارة العليا الدعم اللازم لتطبيق أنظمة إدارة المخاطر بكفاءة.	☐	☐	☐	☐	☐
يستخدم المصرف تقنيات وأنظمة حديثة لمتابعة وتحليل مخاطر البورصة.	☐	☐	☐	☐	☐
توجد آليات واضحة للإبلاغ عن المخاطر ومتابعتها داخل المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يتخذ المصرف إجراءات مناسبة للحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: الاستقرار المالي

يرجى تحديد درجة موافقتكم على العبارات التالية:

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
يتمتع المصرف بقدرة جيدة على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها.	☐	☐	☐	☐	☐
يحافظ المصرف على مستويات مناسبة من السيولة المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
يحقق المصرف مستويات مستقرة من الربحية على المدى الطويل.	☐	☐	☐	☐	☐
يملك المصرف احتياطات مالية كافية لمواجهة الأزمات المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐
تسهم الإدارة المالية السليمة في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يملك المصرف القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
تساعد أنظمة إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المالية المحتملة.	☐	☐	☐	☐	☐
يحافظ المصرف على مستويات مناسبة من كفاية رأس المال.	☐	☐	☐	☐	☐

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
يسهم الاستقرار المالي في تعزيز ثقة العملاء والمتعاملين مع المصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يستطيع المصرف الاستمرار في تقديم خدماته بكفاءة خلال فترات الأزمات.	☐	☐	☐	☐	☐
تسهم الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق الاستدامة المالية للمصرف.	☐	☐	☐	☐	☐
يؤدي تحسين إدارة مخاطر البورصة إلى تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية.	☐	☐	☐	☐	☐

الأسئلة المفتوحة

1. من خلال خبرتكم أو ملاحظاتكم في بيئة العمل، ما أبرز التحديات التي قد تواجه المصارف السعودية في إدارة مخاطر البورصة؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

.....

.....

.....

2. إذا أتيحت لكم الفرصة لتقديم اقتراح واحد من شأنه تحسين إدارة مخاطر البورصة وتعزيز الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية، فما هو هذا الاقتراح؟ ولماذا ترون أنه مهم؟

.....

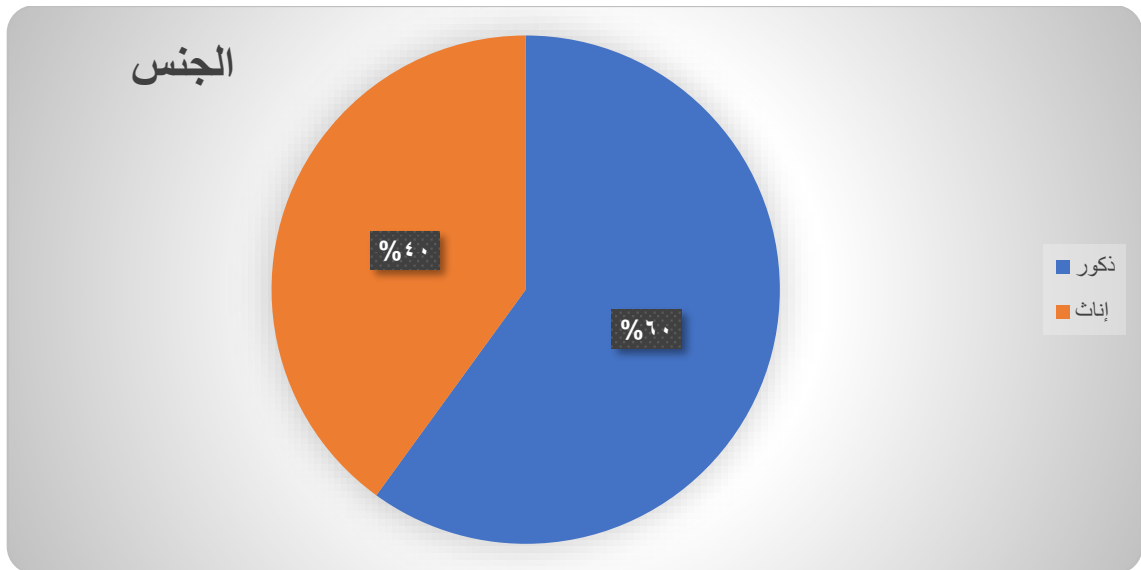
.....

.....

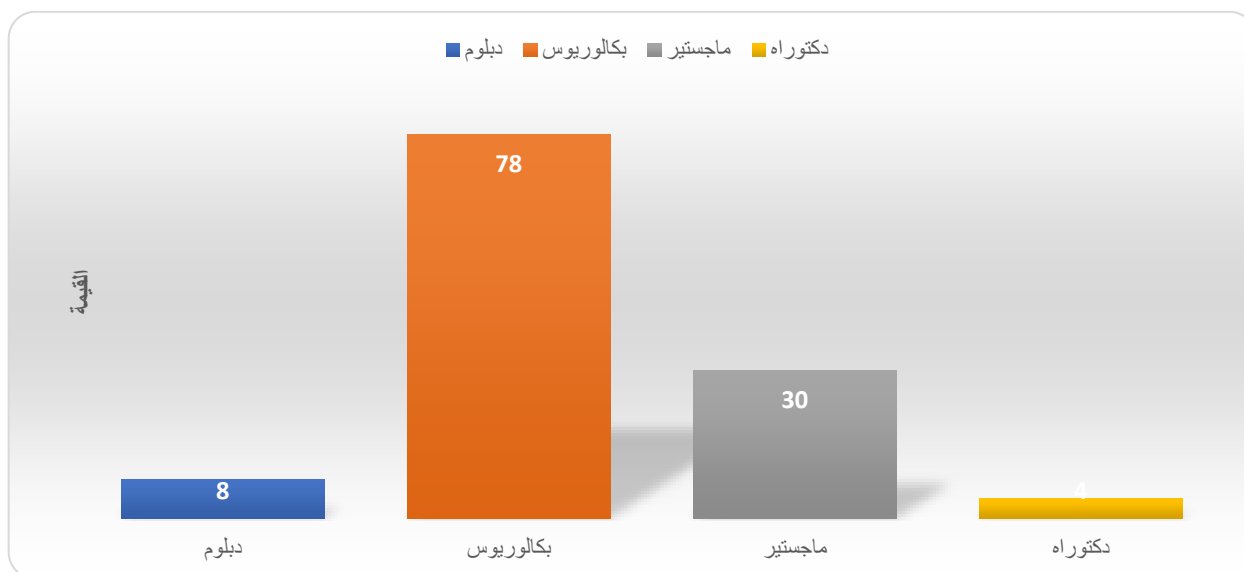
شاكرين لكم وقتكم وتعاونكم، وتقديرنا لمساهماتكم القيمة في إنجاح هذه الدراسة.

الخلاصة: تشير الاستبانة الى ان:

- أظهرت نتائج الاستبانة وجود إدراك مرتفع لدى العاملين في المصارف التجارية السعودية لأهمية إدارة مخاطر البورصة ودورها في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف.
- بينت استجابات المشاركين أن المصارف السعودية تولي اهتمامًا واضحًا بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن الإدارة الفعالة لمخاطر البورصة تسهم إيجابيًا في دعم الاستقرار المالي للمصارف
- أشارت نتائج الاستبانة إلى وجود علاقة إيجابية بين كفاءة إدارة مخاطر البورصة ومستوى الاستقرار المالي في المصارف التجارية السعودية

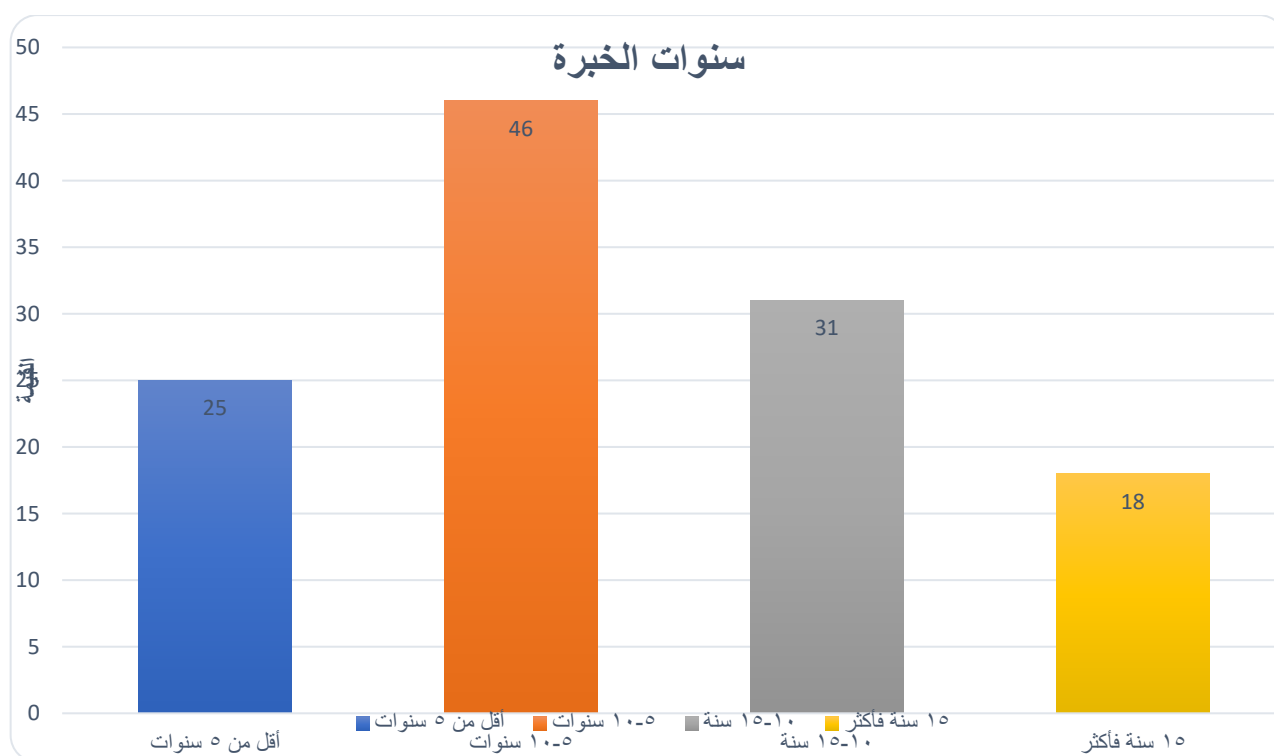


شكل (١): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس.
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبانة.



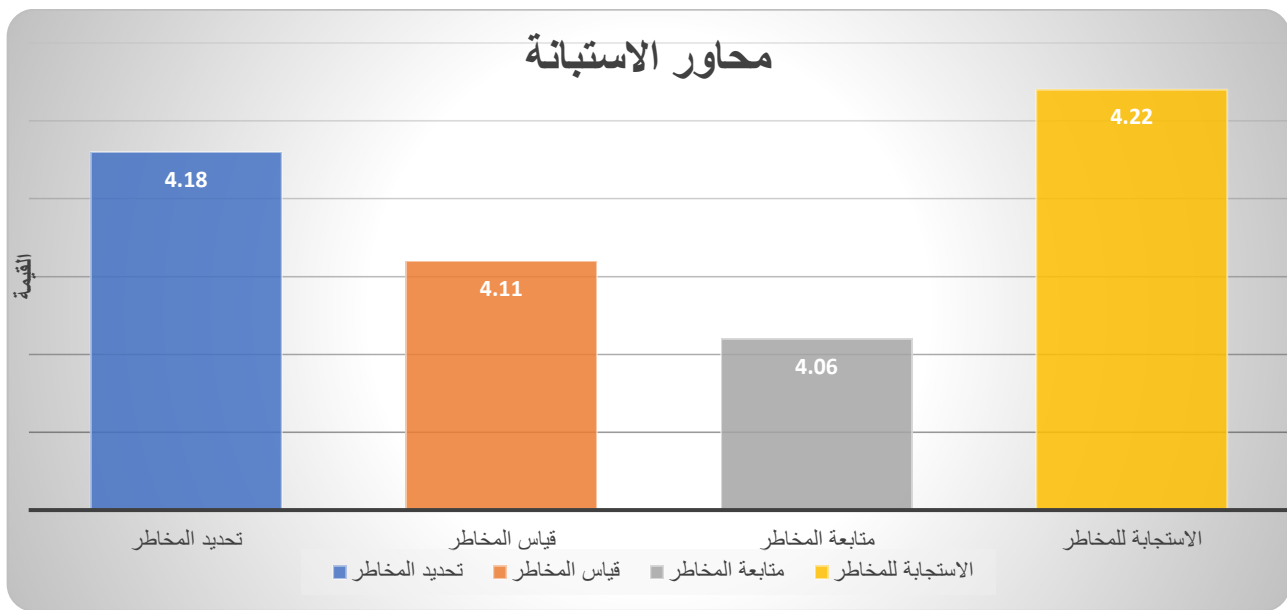
شكل (٢): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبانة



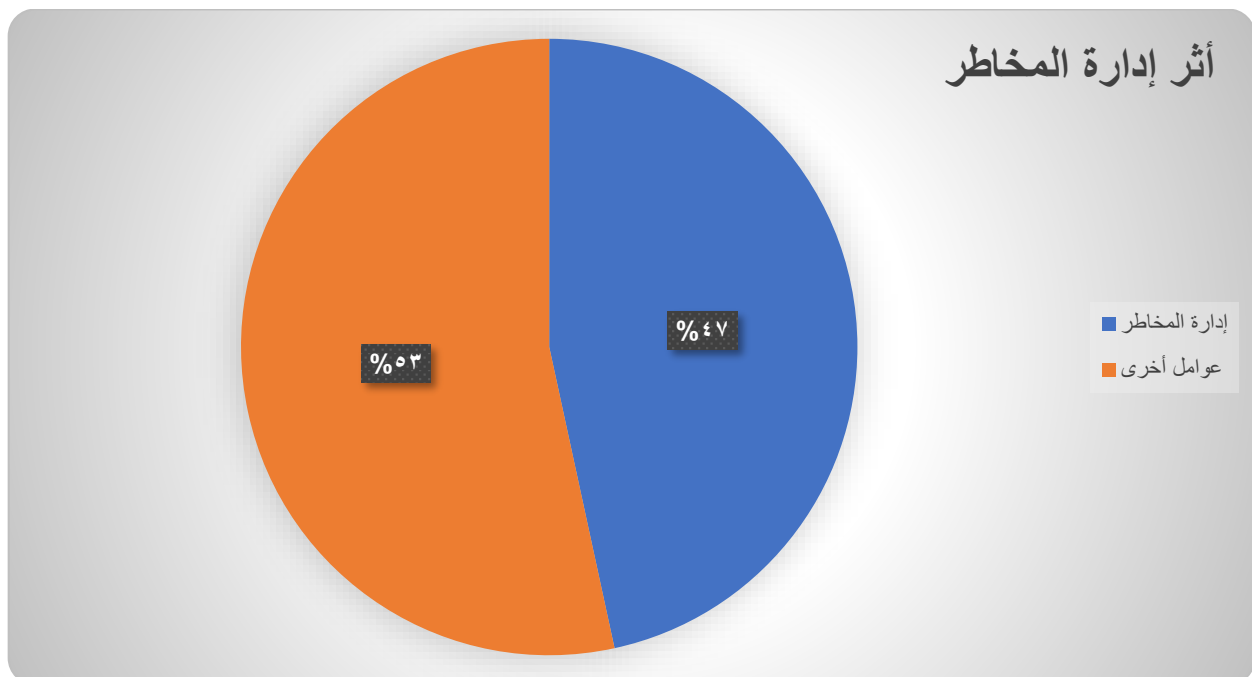
شكل (٣): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبانة



شكل (٤): نتائج تحليل محور إدارة مخاطر البورصة.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبانة



شكل (٥): أثر إدارة مخاطر البورصة على الاستقرار المالي.

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبانة

-الملخص Abstract

جاءت هذه الدراسة من واقع الاهتمام المتزايد بقدرة المصارف التجارية السعودية على مواجهة التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية، وما قد تسببه من مخاطر تؤثر في استقرارها المالي واستمرارية أدائها. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر البورصة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السعودية، مع التركيز على مصرف الراجحي بوصفه نموذجًا للدراسة.

وسعت الدراسة إلى فهم مدى تطبيق ممارسات إدارة مخاطر البورصة داخل المصارف التجارية السعودية، والتعرف على مستوى الاستقرار المالي فيها، بالإضافة إلى استكشاف العلاقة بين إدارة هذه المخاطر والاستقرار المالي، ومدى إسهامها في دعم قدرة المصارف على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من العاملين في القطاع المصرفي السعودي، خاصة من يرتبط عملهم بإدارة المخاطر والجوانب المالية والرقابية. وقد شملت العينة (١٢٠) موظفًا وموظفة، مع تطبيق الدراسة بصورة رئيسة على مصرف الراجحي والاستفادة من آراء موظفين من مصارف أخرى لإثراء النتائج.

وأظهرت النتائج أن هناك إدراكًا كبيرًا لدى العاملين بأهمية إدارة مخاطر البورصة، وأن وجود سياسات واضحة لتحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها يساهم في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات الأسواق المالية. كما تبين أن دعم الإدارة العليا لأنشطة إدارة المخاطر، من خلال توفير الموارد اللازمة وتطوير الأنظمة وتعزيز الوعي بالمخاطر، يعد عاملًا مهمًا في نجاح هذه الممارسات.

كما أكدت النتائج أن الاستقرار المالي يمثل هدفًا أساسيًا للمصارف التجارية، وأن الإدارة الفعالة للمخاطر تساعد في الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الأرباح، وتعزيز كفاية رأس المال، وزيادة قدرة المصارف على التعامل مع الأزمات والظروف الاقتصادية المتغيرة.

وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة مخاطر البورصة والاستقرار المالي، حيث إن تحسين ممارسات إدارة المخاطر ينعكس بشكل مباشر على تعزيز متانة المصارف واستقرارها المالي. كذلك أوضحت النتائج أن تطوير أنظمة إدارة المخاطر، وتدريب العاملين، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتفعيل الرقابة الداخلية، كلها عوامل تسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتحسين نتائجها.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، أوصت بضرورة استمرار المصارف التجارية السعودية في تطوير أنظمة إدارة مخاطر البورصة وتحديثها بما يتناسب مع التغيرات المتسارعة في الأسواق المالية، مع الاهتمام بتأهيل العاملين وتوسيع البرامج التدريبية المتخصصة، ونشر ثقافة إدارة المخاطر داخل بيئة العمل. كما أكدت أهمية دعم الإدارات المختصة

بالمخاطر ومنحها الصلاحيات اللازمة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التنبؤ بالمخاطر ومتابعتها، وإجراء مراجعات دورية لفاعلية السياسات المتبعة؛ بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف على المدى الطويل.

Abstract

This study aimed to identify the impact of stock market risk management on enhancing the financial stability of Saudi commercial banks through an applied study on Al Rajhi Bank. The study stemmed from the importance of the role played by commercial banks in supporting the national economy and the increasing challenges they face due to continuous fluctuations in financial markets. These fluctuations highlight the necessity of effective risk management systems that can reduce their negative effects and strengthen banks' ability to maintain financial stability.

The study adopted the descriptive-analytical approach due to its suitability for the nature and objectives of the research. A questionnaire was used as the primary data collection tool and was distributed to a sample of 120 participants from employees of Al Rajhi Bank and several Saudi commercial banks. The collected data were analyzed using appropriate statistical methods to achieve the study objectives and answer its research questions.

The findings revealed a statistically significant positive impact of stock market risk management on enhancing the financial stability of Saudi commercial banks. Effective risk management practices contributed to improving banks' ability to cope with financial fluctuations and reduce potential losses. The results also indicated that sound risk management supports liquidity levels, profitability, and capital adequacy, thereby enhancing banks' ability to meet their financial obligations and sustain their operations.

Based on the findings, the study recommended strengthening risk management systems within Saudi commercial banks, developing policies and procedures related to stock market risk management, and utilizing modern technologies for risk measurement and monitoring. The study also emphasized the importance of training employees in risk management and increasing awareness of its

significance within banking institutions. Furthermore, it recommended conducting additional future studies on stock market risk management and its relationship with other variables in the Saudi banking sector.

Keywords: Stock Market Risk Management, Financial Stability, Saudi Commercial Banks, Al Rajhi Bank, Risk Management

.

Midocean University

College of Management

Department/Major: Risk Management

The Effect of Stock Market Risk Management on Enhancing Financial Stability in Saudi Commercial Banks: An Empirical Study of Al Rajhi Bank

Prepared by:

Khaled Fahad Abdullah Alharbi

Academic Student ID: 253001836

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026